الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسـم محاسبة مالية

العنوان:

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة ملبنة عريب – عين الدفلى-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة مقدمة لاستكمال المتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب(ت)ين:

- لفراس محمد
- بن ميرا زيتوني ايوب

اشراف الأستاذ:

عبد القادر خداوي مصطفى

د.		رئيسا
د.	عبد القادر خداوي مصطفى	مشرفا ومقررا
د.		ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

إلى نبع الحنان والعطاء والتضحية

أمي وأبي،،،،،، رزقهم الله دوام الصحة والعافية

إلى من كانوا عونا وسندا لي في حياتي

إخوتي،،،،،، جزاهم الله عني خير الجزاء

إلى الشموع التي أنارت لنا الطريق وأرشدتنا إلى الضياء

أستاذتي الكرام،،،،،، سدد الله خطاهم

إلى كل يد صادقة امتدت لمساعدتي

أصدقائي وزملائي،،،،،، أنار الله طريقهم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

محمد

لا أحب خلق الله بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من قال فيهما تعالى: {وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا}

إلى رمز السبيل والعطاء إلى نبع الحنان والعطف إلى من سهرت من أجل راحتي إلى من تألمت لآلامي وفرحت لفرحتي إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء وتأمن لها روحي إلى أسمى وأجمل كلمة في هذه الدنيا

إليك أمي الحبيبة

إلى الرجل الذي علمني عزة النفس والكرامة وزرع في حياتي روح التحدي للوصول إلى الهدف المبتغى ساعدي مساعدي الذي مهما قلت فيه لن أفيه حقه

أبي العزيز

الذي علمتني وانار لي الطريق وأرشدني الى الضياء

اليك يا استاذي الكريم.

إلى سندي في هذه الحياة فخري في هذا العالم إخوتي الحباء وأختي الحبيبة

إلى جميع أصدقائي في الدراسة

أيوب

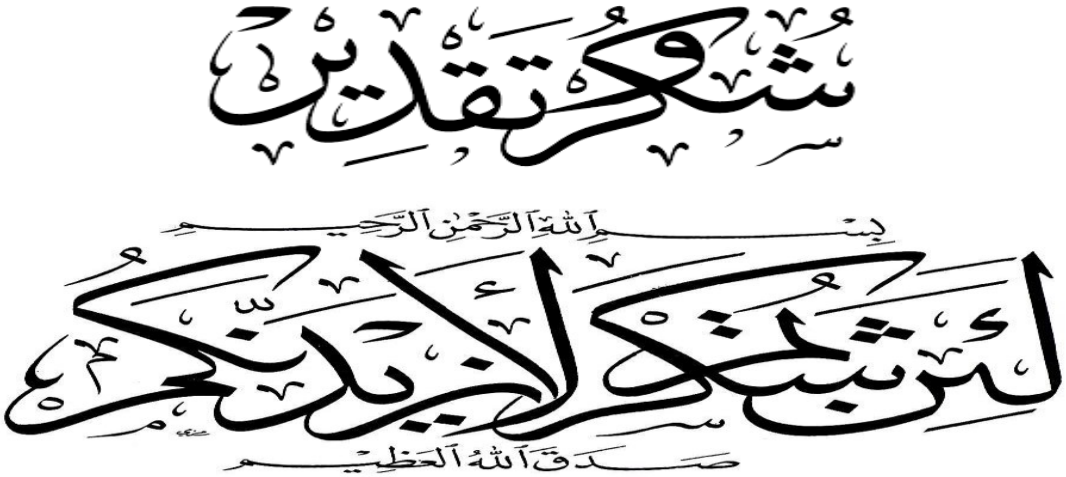

فالحمد والشكر الله عز وجل أولا وقبل كل شيء على جليل نعمته وتوفيقه لنافي إنجاز هذا العمل أطيب العرفان، وجزيل الامتنان، وفائق التقدير والاحترام، نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ المشرف على توجيهاته وإرشاداته عبد القادر مصطفى خداوي.

ونشكر أساتذة التربص الميداني، الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وارشاداتهم بالأخص بالذكر مصطفاوي سمير.

ونتقدم كذلك بالشكر إلى العميدة الذي سهرت على السير الحسن فله منا جزيل الشكر والعرفان وعمال كلية العلوم التجارية الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة خميس مليانة

وفي الأخير لا يسعنا الا ان ندعو الله عزوجل ان يرزقنا السداد.

الملخص :

تهدف دراسة هذه إلى معرفة مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية، كما هدفت تدعيم وتحفيز الجهات المختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية.

وقد نتج عن هذه الدراسة بعض النتائج مايلي:

– المؤسسة محل الدراسة تعمل على تقييم الاداء بتفعيل الدور الرقابي ما أدى إلى تدارك الأخطاء المرتكبة توظيف المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، أدى إلى تسهيل نشاطاتها التشغيلية ، تعمل المؤسسة محل الدراسة على الرفع أدائها من خلال امتلاكها ليلية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وتوفير متطلبات استخدام مثلى لها ، خاصة من خلال أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال واليات تحفيزية مادية ومعنوية أدت إلى الرفع من مستوى الرضى الوظيفي المعرفة التي اكتسبتها المؤسسة من استخدام هذه التكنولوجيا مكنتها من التميز والتكامل بين مختلف عماليتاها والتي تظهر أثارها أكثر تعليقا ، بتشكل قواعد بيانات تشكل ذاكرة المنظمة

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والإتصال– المراقبة– تدقيق– المؤسسة الاقتصادية.

Abstract :

This study aims to know the extent of the development of information and communication technology in monitoring and auditing in the economic institution. It also aims to support and motivate the competent authorities in information and communication technology in monitoring and auditing the economic institution.

This study resulted in some of the following results:

- The institution under study works on evaluating performance by activating the supervisory role, which led to correcting the mistakes committed by the institution’s employment of information and communication technology, which led to facilitating its operational activities. It has, especially through information systems, communication networks, and material and moral motivational mechanisms that led to an increase in the level of job satisfaction. The knowledge that the organization has gained from using this technology has enabled it to distinguish and integrate between its various operations, whose effects appear more suspended, by forming databases that constitute the organization’s memory.

Keywords: information and communication technology - monitoring - auditing - the economic institution.

فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراقبة والتدقيق

تمهيد.....5

المبحث الأول: مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....6

المطلب الاول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....6

أولا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....6

ثانيا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....7

المطلب الثاني: خصائص وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....9

أولا –خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....9

ثانيا: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....10

المطلب الثالث: استخدامات وأهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....10

أولا: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....10

ثانيا: أهداف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....13

المبحث الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....14

المطلب الأول: جرائم الحاسوب والامن المعلوماتي.....14

أولا: جرائم الحاسوب.....14

ثانيا: الامن المعلوماتي.....15

المطلب الثاني: فوائد وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....16
أولا: الفوائد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.....16
ثانيا: تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة 17
المطلب الثالث: الانعكاسات الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.....18
المبحث الثالث: المراقبة والتدقيق.....19
المطلب الأول: تعريف المراقبة والتدقيق.....19
الفرع الأول: تعريف المراقبة 19
الفرع الثاني: تعريف التدقيق 20
المطلب الثاني: أهداف وأهمية المراقبة والتدقيق في المؤسسة.....21
الفرع الأول: أهداف وأهمية المراقبة 21
الفرع الثاني: أهداف وأهمية التدقيق.....22
المطلب الثالث: التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال .....24.
خلاصة الفصل.....25
الفصل الثاني: دراسة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين حول التأثيرات السلبية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمؤسسة ملبنة عريب
تمهيد 27
المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة عريب – عين الدفلى-.....28
المطلب الأول :التطور التاريخي لمؤسسة ملبنة عريب .....28.
المطلب الثاني :تعريف ملبنة عريب وأهدافها .....29.
المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسة 29
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 33
المطلب الأول: أسلوب الدراسة ومحتواها.....33
المطلب الثاني: محتوى الدراسة.....33
المطلب الثالث: مجتمع وأدوات الدراسة. 33
المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج.....35

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية.....35

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة .....40.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات One simple T. Test .....50.

خلاصة 52

خاتمة 54

قائمة المراجع..... 58

الملاحق

قائمة الجداول

الجدول رقم (01): إيجابيات وسلبيات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

الجدول رقم (2): يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

الجدول رقم (3) يمثل مقياس "ليكرت" الخماسي

جدول رقم (4): مقياس ألفا كرونباخ

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (11): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الأول

الجدول رقم (12): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني

الجدول رقم (13): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث

الجدول رقم (14): يبين اختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (15): يبين اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (16): يبين اختبار الفرضية الثالثة

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب

الشكل رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الشكل رقم 4: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الشكل رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الشكل رقم 6: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

الشكل رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

الشكل رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

قائمة الملاحق

1- استمارة الإستبيان

2- مخرجات SPSS

مقدمة

توطئة:

في عالم متغير تسوده المنافسة وضغوطات السوق ، تواجه المؤسسات تحديات صعبة من أجل البقاء والاستمرار ، وأصبحت كل مؤسسة مهددة بترك السوق إن لم تتمكن من مواجهة هذه المنافسة الشرسة وتلبية المتطلبات المتنامية للمستهلك.

لكل مكان وزمان مقتضياته من عناصر التفوق والتقدم ، والقرن الواحد والعشرين هو قرن التكنولوجيا والأفكار المبتكرة ، والتي فاق تأثيرها في المجتمع العالمي التأثير الذي أحدثته الطباعة في القرن الخامس عشر ، فالعالم يعبر نقطة تحول تاريخية نحو الاستفادة القصوى من تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات التي ظهرت معالمها في القرن العشرين، ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا الاتصال تتبوأ اليوم موقع الصدارة من حيث الدور الإستراتيجي الذي تلعبه في عدد متنام في الصناعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، إذ وصفها الباحثون ضمن سياق التحديات الإستراتيجية الهامة في بناء المنظمة وأدائها عالميا ، فالتطور التقني والتكنولوجي مكن المؤسسات من تحسيد فكرة الإنتاج الأسرع ، مما ساهم بشكل كبير في زيادة حجم الإنتاج ، اتساع الأسواق واشتداد حدة المنافسة ، كما أن هذا التطور عزز حاجات السوق الظاهرة أو المستترة إضافة إلى معالجة كم هائل من البيانات وتزويد الإدارات العليا بتقارير سريعة ودقيقة لإنجاز أعمالها وتقدم الاستشارات اللازمة لها لاتخاذ القرارات بشكل صالب .

ومن هذا المنطلق يجب على مؤسسات الأعمال التي تسعى إلى تحسين أدائها أن تحتضن هذا التغير التكنولوجي بنشاط كبير لتحقيق الفرص التي تتضمن في هذه النوعية الاقتصادية وحتى يمكنها البقاء والتعايش لمواجهة المنافسة الحادة ، عليها الالتزام بتشكيل بنيات أساسية مناسبة للأسواق والأعمال وتشجيع التحول في العقلية التي تتجه نحو استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال .

ومن خلال هذه الدراسة العنونة بـ " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة ميدانية بمؤسسة ملبنة عريب – عين الدفلي – سوف نعالج هذا الموضوع من اجل توضيح مساهمة تكنولوجيا الاعلام والاتصال في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ، وذلك من خلال خطة منهجية تتكون من فصلين ، فصل يتعلق بالإطار النظري ، وفصل في الجانب الميداني .

إشكالية البحث:

واستنادا الى ما تم ذكره سابقا من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية نصيغ الإشكالية الرئيسية التالية:

الى أي مدى يكمن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات والاتصال؟ وماهي اهم مكوناته؟
- ماهي أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟
- ما هو واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الفرعية:

- تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال بجمع ونقل ومعالجة وتخزين واسترجاع وايصال المعلومات. ومن اهم مكوناتها نظم الحوسبة ونظم الاتصال يعتبران الجناحين الأساسيين لها.
- لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور كبير في تحديث وتطوير إدارة الاعمال وتؤدي الى خلق أنواع جديدة من وظائف ومجالات عمل ونشاطات متنوعة في بيئات الاعمال.
- لدى المؤسسة بنية تحتية تكنولوجية من حيث جميع الابعاد والعناصر.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره وينكن اجمالها في النقاط التالية:

- ✓ نوع تخصصنا العلمي الذي يتناسب مع هذا الموضوع والرغبة في زيادة التحصيل العلمي.
- ✓ مواصلة البحث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية. والذي تم البحث فيه في مذكرات أخرى.
- ✓ الأهمية البالغة لهذا الموضوع بحيث يعتبر أساسي للمؤسسة الاقتصادية.

اهداف هذه الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع الى:

- ✓ معرفة مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ بيان مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية.

- ✓ تدعيم وتحفيز الجهات المختصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية.

الحدود المكانية:

- ✓ تناولت هذه الدراسة بيان دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية على عينة من افراد مجتمع.

منهجية الدراسة:

- من اجل تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات للإجابة عن التساؤلات الإشكالية فقد اتبعنا المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة المتمثلة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية ملبنة عريب
- اما الجانب التطبيقي فقد استخدم المهج الاحصائي.

هيكل البحث:

انطلاقا من المعلومات المتوفرة لدينا بموضوع الدراسة وأهدافها والاجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث الى فصلين:

الفصل الأول: تطرقنا الى مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من مفهوم خصائص واهمية استخدامات واهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.

الفصل الثاني: فقد خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية بتصميم استبيان حيث قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خصص لدراسة مؤسسة ملبنة عريب، اما المبحث الثاني فتناول أداة الدراسة، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص لتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات والاتصال والمراقبة والتدقيق

تمهيد:

تعتبر المنظمة نظاما مفتوحا على العالم الخارجي ، ما يجعلها تتأثر بالتطورات السريعة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، فأصبحت رهانا أساسي لها ، خاصة في ظل ما تمثله المعلومة من أهمية في العناصر الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة الاقتصادية ، بما يضمن التفوق لهذه المنظمات ، و الذي لا يتحقق الا من خلال أنظمة خاصة تجعلها قادرة على التحكم في حجم المعلومات و قادرة على حمايتها ، كما بلعب الاتصال دورا مهما يضمانه تدفق المعلومات ، ما يؤمن تكامل بين الوظائف الإدارية في المنظمة ، حيث تضمن شبكات الاتصال الرفع من مستوى التنسيق بين أحزاء هذه الأخيرة ، و بهذا تكون تكنولوجيا المعلومات و الاتصال قد ساعدة في بناء أنظمة مساعدة لاتخاذ القرارات المناسبة و السريعة المبنية على الحقائق و المعلومات .

– وبناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية :

- **المبحث الأول : مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال .**
- **المبحث الثاني: وقائع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.**
- **المبحث الثالث: المراقبة والتدقيق.**

المبحث الأول: مدخل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

نحاول من خلال هذا الجزء إعطاء نظرة عامة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالتطرق الى مختلف الجوانب ذات الارتباط الوثيق بها، من أجل تكوين مفهوم واضح لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة.

المطلب الاول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الركيزة الأساسية لمعظم المؤسسات خدمية أو إنتاجية، ما جعلها محل اهتمام عدة تخصصات، ونحاول التطرق في هذا العنصر الى تعريفها من الجانب التسيير الاداري.

أولا: تكنولوجيا المعلومات والاتصال

نجيز تعريفها فيما يلي:

تعريف1: هي مجموع الطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة بغرض تبسيط نشاط معين ورفع أدائه، وهي تضم مجموعة الأجهزة التي تعني بمعالجة المعلومات وتداولها مثل الحواسيب، البرامج ومعدات الحفظ والاسترجاع والنقل الالكتروني السلكي واللاسلكي عبر وسائل الاتصال بكل أنواعها سوآءا مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا .... وغايتها الأساسية تسهيل التواصل الثنائي والجماعي عبر الشبكات المغلقة و المفتوحة.[1]

تعريف 2 jaine laudon وhladon kenne: فيعرفان تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل التغيرات الجديدة والعالم الرقمي على أنها: أداة من أدوات التسيير المستخدمة والتي تتكون من خمسة مكونات:

- العتاد المعلوماتي: المعدات الفيزيائية للمعالجة.
- البرمجيات، برمجيات لتنظيم المعطيات على الحوامل الفيزيائية
- تكنولوجيا التخزين تتمثل في الحوامل الفيزيائية لتخزين المعطيات كالأقراص الصلبة والضوئية.
- تكنولوجيا الاتصال: تتكون من معدات ووسائل فيزيائية، وبرمجيات تربط مختلف لواحق العتاد وتعمل على نقل المعطيات من مكان الى مكان اخر بحيث يمكن وصول الحواسيب الى معدات الاتصال لتشكيل شبكات تربط هذه الحواسيب لتبادل المعطيات. [2]

تعريف3: فرع من المعرفة يتعامل العلم والهندسة أو تطبيقاتها في المجال الصناعي وهي تطبيق العلم ويضيف francais russoأن التكنولوجيا مجموع العناصر تمزج فيما بينها بتدوين القوانين. [3]

---

[1] بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد 07 ،2009-2010، ص 275.

[2] شادلي شوقي، إثر استخدام تكنولوجيا الاعلام على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008، ص12-13.

[3] سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008ص .20

تعريف 4: مجموع المعارف والخبرات والممارسات التقنية والعلاقات المتبادلة بين الأنظمة الفرعية للعم ، ل حيث تطبيقاتها يساهم في إشباع حاجات الاقتصادية والاجتماعية، الحقيقية أو المتوقعة.[1]

ثانيا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

تتكون مما يلي:

– الأجهزة والمعدات Harder end devises: وتشمل كافة المكونات المادية المتعمدة في إدخال البيانات ومعالجتها لنصبح معلومات تستخدم في اتخاذ القرار وتضم الحاسوب وكل ملحقاته، الأقراص، الهاتف، الصراف الالي ....

– البرمجيات والمعالجات :Software and processingهي سلسلة من الأوامر التي يتم تنفيذها من قبل جهاز الكمبيوتر بهدف إنجاز مهمة معينة فهي بذلك تعتبر مكمل لجهاز الكمبيوتر و ر تتمثل في البرامج النظام system softwareوكذا مختلف البرامج التشغيلية operating system التي تختلف باختلاف الهدف المنشود، ويتم تخزينها كمجموعة في ملفات الذاكرة. [2]

– الشبكات والاتصالات: networking end communicationتعني كل الاجهزة والمعدات المالية والبرمجة التي تسهل عمليه تبادل البيانات والمعلومات بكل أشكالها المقروءة والمسموعة الى استخدامها. ويكمل أحدهما الاخر فلا يمكن بناء شبكات دون توفير بنية جديدة للاتصالات لخدمة الشبكات. [3]

– البيانات والمعلومات :data end informationهي تلك البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفع للفرد وتكون منسقة ومرتبة لاتخاذ قرار معية. [4]

الإجراءات التنظيمية :organizing proceduresهي مجموع الأنظمة القوانين الموضوعة لحماية البيانات المخزنة في أجهزة الحاسوب إضافة الى الأجهزة الملحقة الاتصالات والتصدي للمحاولات الرامية إلى الدخول غير المشروع الى القواعد البيانات المخزنة. [5]

---

[1] Pierre dusauge, bemard ramanantsoa, technolgie et stratégie d'entereprise, edition international, paris, 1994, p 13.

[2] إبراهيم عامر قندلجي، عبد القادر الجنابي علاء الدين، نظم المعلومات الإدارية، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص3

[3] حيدر شاكر البرزنجي، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة منظور اداري تكنولوجي، ط، 1دار أسامة للنشر والتوزيع ،2013، ص 22.

[4] محمد إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرار الإدارية 2ط، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص .55

[5] نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ، 2009ص55.

– الموارد البشرية :human and resourceوهم مجموعة من الافراد الذين يستخدمون الحاسوب والمبرمجين الذين يقومون ببناء وتصميم البرامج [1] وتتمثل في الشكل الاتي:

الشكل رقم 1: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

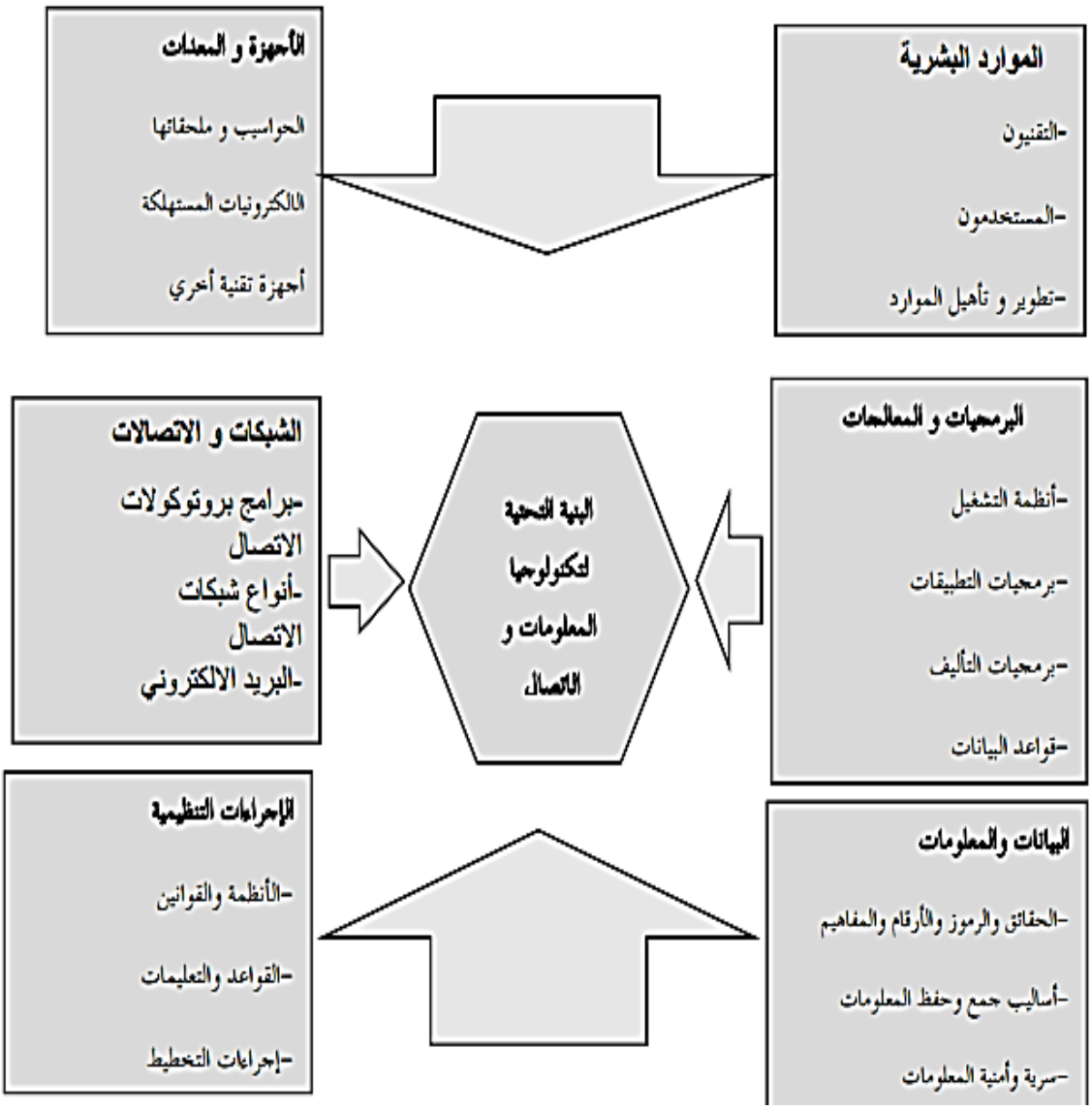

*المصدر: حيدر محمد نوري حسن جمعة، دراسات في أثر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 144.

[1] دنان عواد الشوابكة ، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار، ط 1،دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن،1999، ص 7.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

لها العديد من الخصائص في المؤسسة الاقتصادية، ما يجعلها ذات أهمية كبيرة.

أولا –خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصال

وتتمثل فيما يلي: [1]

– التفاعلية: أي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مرسل ومستقبل في نفس الوقت.

– اللاتزامنية: أي أن استقبال الرسالة بأي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين في عملية الاتصال غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

– اللامركزية: هذه التكنولوجيا تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالإنترنت تتمتع بالاستمرارية عملها في كل الأحوال فلا يمكن لأي جهة تعطيل الانترنت على مستوي العالم بأسره.

– قابلية التواصل: أي إمكانية الربط بين مختلف بين أجهزة الاتصال المختلفة.

– قابلية التحرك والحركة: أي يمكن للمستخدم الاستفادة من خدماتها أثناء تنقلاته، من أي مكان عن طريق وسائل كثيرة مثل الهاتف النقال.

– قابلية التحول: بمعني إمكانية نقل المعلومات من وسيط الى وسيط أخر، كتحويل الرسالة المسموعة الى رسالة مقروءة أو مطبوعة.

– اللاجماهرية ا: مكانية توجيه الرسالة الانتقالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة، بدل توجيها بالضرورة الى الجماهير ضخمة، وهذا يعني أمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج الى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات.

– الشيوع والانتشار: بمعنى قابلية الشبكة للتوسع لتشمل أكثر مساحات غير محدودة من العالم.

– العالمية والكونية: المقصود بها المحيط الذي تعمل فيه هذه التكنولوجيا حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة وتنشر عبر مختلف محيط عملها.

– خفيض الوقت: وذلك باختصارها للوقت والمكان. [2]

[1] بومايلة سعاد، فارس بوباكور، أثر تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 3، مارس 2004، ص ص 205–206.

[2] يسع ياسمينة، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة، مذكرة ماجستير، نخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010–2011، ص22

– تقليص المكان: تتبع تكنولوجيا المعلومات وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات، والتي يمكن الوصول اليها بيسر وسهولة.

– المرونة: تتعدد استعمالات تكنولوجيا المعلومات بتعدد الاحتياجات لها.

– النمنمة: ويقصد بها الأسرع والأصغر والأقل تكلفة، وهي من أهم مميزات تكنولوجيا المعلومان والاتصال.

– اقتسام المهام الفكرية مع الالة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.

– النمو والتطور: كلما تفير نظام تكنولوجيا المعلومات كلما تغير النظام الاقتصادي.

ثانيا: أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تؤدي تكنولوجيا المعلومات دور كبير في تحديث وتطوير إدارة الاعمال وتؤدي الى خلق أنواع جديدة من الوظائف ومجالات عمل ونشاطات متنوعة في بيئات الاعمال، يمكن ملاحظة ذلك من خلال أنها: [1]

– تساعد في تحقيق رقابة فعالة في العمليات التشغيلية.

– تساعد على توفير قوة عمل فعلية داخل المؤسسة.

– تساعد على زيادة قنوات الاتصال الإداري بين مختلف الإدارات.

– تساعد على توفير الوقت خاصة للإدارة العليا والتفرغ لواجبات أكثر أهمية.

– تساعد على تقليص حجم التنظيمات الإدارية.

المطلب الثالث: استخدامات وأهداف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

إن الطبيعة الاقتحامية للتكنولوجيا المعلومات والاتصال للمجتمعات سواء كانت مطلوبة أو غير مطلوبة. جعل من لاستخدامها العديد من الأهداف.

أولا: استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

وتستخدم ضمن المجال الداخلي والخارجي للمؤسسة لما لها من خصائص متعددة كما يلي:

أ–الاستخدام الداخلي: ويتمثل في الاتي. [2]

– تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمصدر مركزي لكل المعلومات المؤسسة في بطاقة تعرض فيها الخدمة أو المنتج...الخ.

[1] عبد الله حسن مسلم، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص.127

[2] لمبارك معيزة، موسى بن البار، تأثير تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات التسعير في المؤسسات الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14أفريل 2009، ص660

– وضع دليل العاملين الذي يساعد فيما يخصهم من معلومات شخصية، الوظيفية، الترقيات، العقوبات...الخ.

– يربط كل أجزاء المؤسسة مع بعضها البعض وان كانت في أكثر من مبنى، لمعرفة ما يجري في كل جزء.

– الاستعمال الإلكتروني لبطاقات الدوام) التسجيل اليومي لحضور العاملين (لتسهيل معالجة البيانات والاستفادة منها وسرعة الوصول اليها.

– تتيح للموظفين الوصول للوثائق المعيارية للفحص والمعالجة، مع توصيف الوظائف وتحديد مهامها ومسؤولياتها.

– وضع معلومات عن المنتوج ومواصفاته لتجنب تكرار الشرح عدة مرات.

– الحصول عن معلومات المنتوجات المنافسة ومميزاتها للمحافظة على تنافسية جيدة للمؤسسة.

– الانتقال السهل والسريع للمعلومات داخل المؤسسة.

– النقل السريع والاقتصادي للمستندات بتوفير التكاليف البريدية والوقت المستهلك.

ب –الاستخدام الخارجي: ومن أهم الاستخدامات الخارجية: [1]

– نشر الإعلانات والاشهار لخدمات المؤسسة على شبكة الانترنت لجلب أكبر عدد من الزبائن.

– السماح للزبائن بالشراء والتسوق عبر الانترنت والتجارة الالكترونية.

– سرعة الاتصال مع أشخاص خارج المؤسسة عن طريق البريد الالكتروني فهو يكسب ميزة الهاتف من ناحية السرعة، وميزة الخطاب بإعطاء أحسن تعبير.

– تزويد المؤسسة بمعلومات تريد شرائها، خاصة المواد ذات التمويل الكبير.

– الحصول على معرفة خارجية من خبراء أو مستشارين في مجال عملها لحل بعض من مشاكلها دون دفع تكاليف الاستشارة في بعض الأحيان.

– الاطلاع الدائم على سوق العمالة من أجل اختيار متطلباتها من الموظفين عند الحاجة.

– اختيار سوق منتجاتها ومدى رضا المستهلكين عنها، مما قد يفيدها في وضع خططتها المستقبلية من الناحية الإنتاجية والتسويقية.

– إمكانية اختيار المورد المناسب من خلال العروض المقدمة من طرف الموردين، ميزات المنتوج أو المواد الأولية، السعر، الخ.

[1] إبراهيم بختي، محاضرات تكنولوجيا أنظم لمعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2005–2006، ص 48.

– متابعة مدى تطور المؤسسة مقارنة بمؤسسات أخرى في نفس قطاع نشاطها، وذلك عن طريق الاتصال الدائم بالعالم من أجل الحصول على معلومات كزيارة مواقع هذه المؤسسات المنافسة.

كما يمكن استخدامها من إكساب المؤسسة ميزة تنافسية على النحو التالي:

– **تعظيم قيمة الزبون:** من خلال تحديد حاجياته رغباته بالتركيز على الجودة والسعر، من خلال ما تقدمه هذه الأخيرة من أعمال الكترونية وتقنيات معلوماتية.

– **إعادة هندسة الاعمال:** بإدخال تحسينات جديدة من أجل التميز واستقطاب زبائن أكثر من خلال التكلفة والجودة والسرعة في الخدمة.

– **تحسين جودة الاعمال:** بالتركيز على الجودة من وجهة نظر الزبائن بالتركيز على دلائل والموثوقية والاستجابة.

– **تشكيل المنظمة الرشيقة:** من خلال التسعير السريع والمستمر وفقا للأسواق العالمية التي تتطلب جودة عالية وأداء عالي المستوى. [1]

– **تكوين المنظمة الافتراضية:** وذلك في بنية الاعمال التنافسية العالمية، فتكوينها واحد من أهم الاستراتيجيات التي تتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فتقوم المنظمة بربط الأشخاص والموجودات معا من خلال ربط الزبائن او لموردين والمنافسين مع المنظمة.

– **بناء المنظمة المبدعة للمعرفة:** او المنظمات التعليمية التي تقوم بإكساب المعرفة ونشرها وتطبيقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والأساليب التي تستطيع بناء وتراكم المعرفة من الأماكن المختلفة من الأشخاص وتصنيف العمليات والموارد البشرية مما ينعكس إيجابا على الأداء.

– **النجاح الاستراتيجي المستدام:** وذلك بالاعتماد على ثلاث عوامل رئيسية

البنية: العامل البيئي وهو هيكل الصناعة ومعطيات المنافسة والأوضاع الفردية للمؤسسة التي تتضمن التشريعات والسياسات وبراءات الاختراع.

العوامل الرئيسية: والمتمثلة في الموجودات والموارد التكنولوجية والمعرفية، التي تعتبر من أهم العوامل الت ترفع المنافسة في المنظمة.

استراتيجيات وأنشطة الإدارة متل الدخول أولا للسوق واستخدامات تكنولوجيا المعلومات وفي مقدمة المنافسين أو إيجاد موانع دخول وقيادة الكلفة.

– تطبيق إدارة المعرفة والتعلم المؤسسي.

[1] غسان عيسى العمري، نظم المعلومات الاستراتيجية: مدخل استراتيجي معاصر، دار الميسر للشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 136.

– تطوير استراتيجيات سريعة الاستجابة لطلبات الزبائن والموردين بشكل أسرع من المنافسين.

– إدارة مخاطر الاعمال من خلال تطبيق العديد من تكنولوجيا المعلومات ومبادئها الاستراتيجية. [1]

ثانيا: أهداف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال

وتتمثل فيما يلي: [2]

– الاعمال الممكن تشغيلها وأدائها

– الأداء (حجم المبيعات).

– ضمان التكامل لعدم ضياع البيانات.

– طبيعة وخدمة المستخدم.

– أمن المعلومات.

– إمكانية التشغيل على قواعد بيانية مختلفة أو نظم تشغيل وأجهزة متنوعة.

– سرعة تطوير النظام.

– قدرة تعمل أعمال إضافية.

– التكاليف الكلية للنظام.

– طبيعة وخبرة المستخدم.

– أمن المعلومات.

– القدرة على التغيير والتعديل.

– إمكانية تكبير الإمكانيات.

– زمن الضياع.

– المجهود اللازم للحفاض على النظام

ونلاحظ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا حسنا في صناعة الاعمال الحديثة وبناء الأهداف الاستراتيجية المهمة للمؤسسة الاقتصادية.

[1] صفي عبد الكريم الكساسية، تحسين فاعلية الأداء، ط ،1دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص .53 ،55

[2] زرزار العياشي، عياد كريمة، استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ودورها في دعم الميزة التنافسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص .35

تملك تكنولوجيا المعلومات والاتصال الخصائص الكافية التي جعلت منها تتبوأ أهمية كبيرة في المؤسسة، مع اعتبارها ميزة تنافسية تعتمد على التكلفة والوقت ما يحقق للمؤسسة تعظيم قيمتها، وتحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية.

المبحث الثاني: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

لقد حققته تكنولوجيا المعلومات والاتصال خطوات عملاقة أدت الى تغيير الواقع الاقتصادي كليا، والانتقال به الى اقتصاد المعرفة، ما أدى الى ظهور إشكاليات جديدة أمام المؤسسات الاقتصادية، وطرح أليات جديدة للتجنب مخاطرها أو التقليل منها.

المطلب الأول: جرائم الحاسوب والامن المعلوماتي

ان استخدام النظم الالية أدى الى ظهور نوع جديد من جرائم التي شكلت تهديدا، للأمن القومي ككل والامن الاقتصادي خاصة ما أثر عل المؤسسات سلبا، واستدعى محاربتها للوصول للأمن المعلوماتي.

أولا: جرائم الحاسوب

أ-**تعريف جرائم الحاسوب:** استخدام تلك النظم الالية المستخدمة بشكل مباشر أو غير مباشر (عن بعد) للقيام بأنشطة وتصرفات تتصف بطبيعة الحال بعدم القانونية كالسرقة أو التخريب، مما قد يؤدي الي تحقيق أضرار بالغة بالجهة المستخدمة للحاسبات كما أنها قد تؤدي أيضا في بعض الحالات الى تأثيرات سلبية على مستوى الامن القومي ككل. [1]

ب-**خصائص الجريمة** الالكترونية و: بارتباط الجريمة المعلوماتية بجهاز الحاسوب وشبكة الانترنت أضفى عليها مجموعة من الخصائص والسميات المميزة لهده الجريمة عن الجريمة التقليدية وهي: [2]

- الجريمة المعلوماتية متعددة الحدود أو جريمة عابرة للدول.
- صعوبة اكتشاف الجريمة المعلوماتية: عادة يتم اكتشافها بمحض الصدفة.
- صعوبة اثبات الجريمة المعلوماتية: لطبيعة الجريمة.
- أسلوب ارتكاب الجريمة المعلوماتية لا تحتاج الى العنف بل القدرة على التعامل مع جهاز الحاسوب. بمستوى تقني يوظف في ارتكاب الأفعال غير المشروعة.
- الجريمة الالكترونية تتم عادة بتعاون من شخص: (شخص متخصص في تقنيات الحاسوب والانترنت يقوم بالجانب الفني من المشروع، وشخص اخر لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب اليه).

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلوماتية المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص 548.

[2] نهلا عبد القادر مومن، الجريمة المعلوماتية، دار الثقافة، ط 1، عمان، 2008، ص .50

– خصوصية مجرمي المعلومات: يتسم بخصائص معينة تميزه عن المجرم الذي يقترف الجرائم التقليدية.

ج –أهم تهديدات جرائم الحاسب: تتعدد جرائم الحاسوب الا أننا سنوجزها فيما يلي: [1]

– اقتحام نظام المعلومات من أطراف داخلية ليس لها الحق لدخول النظام أو أطراف خارجية (قراصنة) عن طريق سرقة أو تخمين كلمة سر النظام.

– إمكانية سرقة معلومات هامة، وقد تكون على درجة من السرية ويمكن الاستفادة منها ماليا

– إمكانية تحريف البيانات نظام المعلومات، وبالتالي يؤدي استعمالها الى قرارات خاطئة.

– إمكانية ادخال فيروسات الى نظام المعلومات تعمل على اتلاف وتدمير أو تخريب كل أو بعض البيانات أو الملفات أو البرامج ونظم التشغيل.

– إمكانية إعاقة عمل نظام المعلومات من خلال اغراقه بطلبات تبادل البيانات ما يؤدي إعاقة وصول المستخدمين الطبعيين الى النظام وهذا يؤدي الى فقد فرص نشاط حقيقية للمؤسسة.

– استخدام برامج غير ملائمة مفصلة أو جاهزة أو معدلة عادة الى تشغيل خاطئ للبيانات، ومن ثمة الحصول على نتائج غير سليمة.

ثانيا: الامن المعلوماتي

يعتمد أمن المعلومات في المؤسسة على نظام خاص يدعي نظام الحماية:

نظام الحماية الالكتروني : هو جميع الطرق والتقنيات ووسائل المن والحماية لموارد نظام المعلومات، ويمثل الهدف من أي برنامج أمن يعد، لنظام المعلومات حماية المنظمة وذلك بتقليل المخاطر التي تؤثر على توفر المعلومات وسريتها بمستوى مقبول ومحدد.

أ –**عناصر الامن المعلوماتي:** من أجل حماية المعلومات من المخاطر التي تتعرض لها لابد من توفير مجموعة من العناصر والتي صنفت الى خمسة عناصر وهي: [2]

– **التحقق من المستعمل:** التأكد من هوية المستعمل للمعلومات، بفحص الصلاحيات الالكترونية للمستخدم.

– **سلامة المحتوى:** محتوى المعلومات صحيح ولم يحرف، ولتفادي ذلك يجب على المؤسسة للتأمين من خلال إتباع وسائل الحماية مثل البرامج والتجهيزات المضادة للاختراقات والفيروسات.

[1] السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص255

[2] Robert Longeon, Jean–Luc, Guide de la sécurité des systèmes d'information, France, 2009, P21

– **استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة:** سلامة وامن التخزين والاسترجاع باستمرارية عمل النظام بكل مكوناته أي استمرارية القدرة عل التفاعل وتقديم الخدمات للمستخدمين المرخص لهم، ومنع استخدامها أو الوصول اليها بطرق غير مشروعة.

– **المسؤولية:** أمكانية تتبع الأثر في حالات التغيير والتحريف والحذف، ويقصد به ضمان توفر طريقة أو وسيلة لإثبات أي تصرف يقوم به شخص في وقت معين.

– **السرية والموثوقية:** أي التأكد من المعلومات لا يمكن الاطلاع عليها من قبل أشخاص غير مصرح لهم.

ب: متطلبات الأمن المعلوماتي:

وتعتبر أهم المسائل الضرورية التي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار ووضع خطة حماية شاملة في حدود امكانياتها التنظيمية والمادية ويجب أن تكون قوية، ولذلك وضعت عدة متطلبات: [1]

– وضع سياسة حماية عامة لا من نظم المعلومات تتحدد حسب طبيعة عمل وتطبيقات المنشأة.

– يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم المعلومات لديها.

– يجب أن توكل مسؤولية أمن نظم المعلومات لأشخاص محددين.

– تحديد النظم المختلفة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.

– تحديد اليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

– الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية لنظم المعلومات بشكل أمن.

– تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

– تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر.

المطلب الثاني: فوائد وتحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

إن استخدامها في منظمات الاعمال أدى الى تحقيق العديد من الفوائد وفرض العديد من التحديات لهذه الأخيرة تتمثل فيما يلي:

أولا: الفوائد الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال

ونذكر أهمها: [2]

[1] أمل إبراهيم أبورحمة، نظام معلومات الموارد البشرية وأثرها على فاعلية إدارة شؤون الموظفين في فلسطين، مذكرة ماجستير، ادرة أعمال، جامعة غزة، فلسطين،2005، ص .58

[2] حسن رضا النجار، تكنولوجيا الاتصال ...المفهوم والتطور، المؤتمر الدولي: الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة، العالم جديد، جامعة البحرين، البحرين، 7–8أفريل 2009، ص 506–507.

- تطوير خدمات الإدارة العليا عن طريق تنظيم خدمات المستخدمين، بتحسن التوظيف الداخلي.
- تحسين الإنتاجية والكفاءة وتطوير الخدمات والمنتجات.
- الابتكار والتجديد بدون الانقطاع للبقاء في الخدمة والمحافظة على الحصة السوقية.
- اتساع شبكة التوزيع وخلق عروض ملائمة لمتطلبات الزبون. أي سرعة الاستجابة للزبون.
- ركيزة الابداع والتنمية وخلق منتجات جديدة، خدمات جديدة، أسواق جديدة...الخ.
- تساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبون، وبناء علاقة وطيدة بين المؤسسة وزبائنها.
- انتشار وتوسيع التجارة الالكترونية.

ثانيا: تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

ونذكر منها: [1]

- **تحديات عمارة المعلومات:** أي كيفية قيام المنظمة بتطوير عمارة معلومات تدعم أهدافها ووظائف أنشطتها.
- **تحديات العولمة:** أدت ظاهرة العولمة الى نمو وتداخل العلاقات بين المنظمات بمختلف أنحاء العالم، وفي ظل المنافسة العالمية يتطلب هذا مراعات الاختلافات الثقافية لبيئات التطبيق المختلفة عند تصميم نظم المعلومات.
- **فقدان السيطرة الإدارية:** وذلك نتيجة لعدم وجود نقطة سيطرة مركزية بسبب توزع واستقرار البيانات والبرمجيات في عدد من المواقع والمحطات الحاسوبية المختلفة فإدارة تكنولوجيا المعلومات ة الاتصال تكشف عن صعوبات أكثر وأعقد في البيئة الموزعة حيث أنها تفتقد لنقطة سيطرة مركزية تكون الإدارة بحاجة اليها.
- **تحديات التكامل في الربط والتطبيق:** ظهور مشاكل الربط نتيجة عدم التوافق في الشبكات إضافة إلى فقدان معايير الربط اللاسلكي للشبكات، والمعايير غير المتوافقة ومشاكل الربط اللاسلكي يمكن أن تؤدي الى مشكل في تكامل التطبيقات لذلك نلاحظ أن التكامل في التطبيقات يكون صعب التحقيق في المؤسسات.
- **متطلبات التغيير التنظيمي في المؤسسة:** من أهم المجلات التي يشملها التغيير في التكنولوجيا أو تبني تكنولوجيا جديدة التغيير في كل من الهيكل والثقافة التنظيمية، حيث تفرض التغيير او تجديد التكنولوجيا المعتمدة في المؤسسة أن تعتني بتصميم الهيكل والعمليات الخاصة به وتوزيع المهام وذلك بغبية تحقيق التجانس والانسجام.
- **التكاليف غير المتوقعة:** فهذه الأخيرة بتبنيها كنظام شامل يتطلب إنفاق مبالغ مالية إضافية قد لا تستطيع المؤسسة تغطيتها، كما أنم العديد من المؤسسات وجدت أن الوفيرات المالية المتوقعة نتيجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لم تتحقق بسبب التكاليف غير المتوقعة مثل:

[1] زراري العياشي، عياد كريمة، استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في الميزة التنافسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، ص 17

– التكاليف التشغيلية والمصاريف المستخدمين الاضافيين.

– تكاليف الوقت الذي يطلبه إدارة المعلومات والشبكات.

– تكاليف إيجاد الحلول الفنية.

– تكاليف الحصول على الأجهزة والبرمجيات وتحديثها المستمر.

– تكاليف الصيانة والإصلاحات للأجهزة والحواسيب.

– سوء اختيار الافراد: وهم الافراد الذين يقومون بإدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات من الإداريين والمتخصصين والمستخدمين النهائيين للنظام.

– **تحديات الموثوقية والاعتمادية:** ان تطبيق المؤسسة لنظام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أعمالها يتطلب منها بنية تحتية تستطيع من خلالها تلبية الطلبات المستقبلية بالكم والوقت المطلوب، إضافة الى تأمين أداء على المستوى عالي للمهام الصعبة والحرجة.

المطلب الثالث: الانعكاسات الإيجابية والسلبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة

يمكن توضيح اهم الانعكاسات الإيجابية والسلبية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): إيجابيات وسلبيات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة

الايجابيات	السلبيات
التمكن من انجاز المسائل الحسابية وعمليات المعالجة الاعمال الورقية بشكل أسرع بكثير مما يقوم به الافراد	حوسبة النشاطات التي كان يؤديها الافراد، ستتوقف او تتعمى بعض الوظائف.
مساعدة المنظمات على التعرف الاوسع والاشمل على نماذج المبيعات الخاصة بالزبائن	تسمح للمنظمات بجمع المعلومات تفصيلية عن الافراد، وبذلك قد تتجاوز على خصوصياتهم وحرياتهم الفردية
إمكانية التقدم في المجالات الطبية والجراحية والصور الشعاعية ومراقبة المرضى.	استخدامها المكثف يسبب الإرهاق والمشاكل الصحية.
التزويد بإمكانيات وكفاءات جديدة من خلال خدمات مثل: الصراف الآلي السيطرة الالية على طائرات والمطارات.	تسبب شكل المجتمعات في حالات الأعطال غير المتوقعة أو غير المعروفة في هذه النظم الالية.
توزيع المعلومات بشكل فوري الى الملايين من الافراد في مختلف أنحاء العالم.	من الممكن استخدامها خاصة الانترنت في توزيع نسخ غير قانونية، وبطرق غير قانونية لكل من البرمجيات والمقالات والكتب والممتلكات الفكرية الأخرى.

التقليل من الاتصالات الشخصية المباشرة، لوصول شبكة اتصال وسيطة بين الشركات، وهذا ما يساهم في تحقيق التكاليف (التنقل، الإقامة)	تحول العلاقات بين المتعاملين الى أقل إنسانية.
الحاجة الى عمالة أعلى خبرة وتعلما، وبالتالي زيادة أجور العاملين في هذا القطاع.	هناك أشخاص لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب عمل بسبب هده التكنولوجيا

***المصدر**: عامر إبراهيم قندلجي، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص66.

على الرغم من التأثير الايجابي الكبير لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة على المؤسسات الاقتصادية، الا ان لها اثار سلبية تتلخص أساسا في تقليص توظيف الافراد وكذا إمكانية اختراق الشبكات من خلال الدخول غير المشروع الي قواعد البيانات للحصول على المعلومات، أو ارتكاب جرائم المعلوماتية.

يمكن القول إن الصدمة التكنولوجية أدت الى ظهور مناهج تنظيمية جديدة في المؤسسات، فظهر تطور في حركية المعلومة الناتجة عن التفاعل بين التغيير التقني والتغيير التنظيمي والذي حول بعمق المرور من المنظومة المركزية الى المعلومة الشبكية المتداولة، وظهر الابداع المعرفي كعملية جماعية داخل المؤسسة أو خارجها.

المبحث الثالث: المراقبة والتدقيق

المطلب الأول: تعريف المراقبة والتدقيق

الفرع الأول: تعريف المراقبة

لمراقبة التسيير عدة مفاهيم ومن أبرز ما نذكر ما يلي:

التعريف الأولى: فحسب التعريف الذي جاء به ان G.pillot يتمثل نظام مراقبة التسيير في العملة المراد لها ضمان توحيد الأهداف اللامركزية للنشاطات المنسقة من اجل تحديد أهداف المؤسسة مع مراعاة أخلاقيات متفق عليه مسبقا ويشمل نظام مراقبة التسيير جملة من العمليات الداخلية والتي بدور مما تحتوي على جملة من المناقشات كما يعمل أيضا على تنمية الكفاءات الفردية وذلك عن طرق إدخال نظام تأهيل وتكوين وظائف التسيير. [1]

التعريف الثاني والذي جاء به أونطوني فمراقبة التسيير هي التسلسل الذي من خلاله يقوم مسؤولي المؤسسات بضمان استغلال الموارد المتاحة بأقل التكاليف وأكثر فعالية ونجاعة للوصول إلى الأهداف المسطرة مسبقا. [2]

التعريف الثالث: فقد عزفه **NIGERVAIS** أنه عبارة عن نظام الذي من خلاله المميزين من أن الموار: قد تم

[1] هانري بوكان ترجمة، أحد شقرون، محاسبة التسيير، دار الأفاق، طبعة، 2003، ص35.

[2] محمود ريق الطيب، مدخل للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص99

الحصول عليها وتم استعمالها بفعالية عالية وبصفة مستمرة. [1]

الفرع الثاني: تعريف التدقيق

إن ظهور التدقيق و بلوغه هذا المستوي من التطور، يرجع إلى كبر المؤسسات وشعب وظائفها مما أدى إلى صعوبة مراقبة ملاك المؤسسة لتسيير ما، و عليه أصبح من الضروري فهم ماهية و دوز التدقيق و أهميته في مختلف أنشطة المؤسسة الاقتصادية .

هناك مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتدقيق منها ما يلي:

– التدقيق بصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني، وقد عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيين التدقيق بأنه وظيفة يؤديها موظفين داخل المؤسسة، وتناول الفحص التلقائي للإجراءات و السياسات الإدارية واجرا بات الرماية الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرماية الداخلية سليمة والمعلومات سليمة ودقيقة وكافية . [2]

– هو عملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات حول المعلومات من أجل تحديد درجة ارتباط وامتثال المعلومات والأسس المتبعة، والإبلاغ عن نتيجة العملية من خلال رأي مهني محان، ويجب أن يقوم بالتدقيق شخص كفء ومؤهل ومحايد. [3]

– يعرفها H Bouquin بأنها أحد الشروط الأساسية لمتابعة أعمال المؤسسة تكمن في قدرة الأفراد على العمل باستمرار بما يتماشى مع الأهداف. – يمكن تعريف التدقيق على انه عملية تشمل الفحص والتحقيق والتقرير حول المعلومات المقدمة والمصورة النتائج الأعمال[4]

الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها (فحص القياس المحاسبي).

التحقق: يعم المدقق على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر المادية للمؤسسة وعلى تسجيلها تسجيلا يوافق التشريع المحاسبي في دفاتر المؤسسة، فضلا على التأكيد من تسجيل كل ما من شأنه أن يؤثر عن عناصر الدخل أو الذمة.

التقرير: تقرير المدقق يدرج المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفض عرض

---

[1]– M. Gérais «Controle de gestion» Ed econinuca, 1997, p393.

[2] بن عثمان سارة، دور المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعوده مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير كنية علوم اقتصادية التجارية والتسيير، جامعة ورقلة، 2013 ، ص02.

[3] رأفت سلامة محمود وأخرين، علم تشقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار العبير، عمان، الأردن، 2011، ص: 21.

[4] Mchel Weill, L'audit Stratégique: Qualité et Efficacité des Organisations, Afnor, France, 2007.p3

التقرير عن مسؤول على نشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور، تتمثل قدرة المدقق في العرض الواعي والواقعي لنتائج ما قام به من فحص.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية المراقبة والتدقيق في المؤسسة

الفرع الأول: أهداف وأهمية المراقبة

أولا: أهمية مراقبة التسيير

تظهر أهمية مراقبة التسيير من خلال تطور المؤسسات التي لم تكن بحاجة الرقابة على عملياتها، حيث أن أصحاب المؤسسات يقومون بإدارتها فعليا مما أدى إلى ضرورة إدارة المؤسسة على أسس علمية سليمة، فتغير الظروف البيئية قد يعيق الأهداف وتنفيذ الخطط وكلما كان هناك فارق بين صياغة الأهداف ووضع الخطط وتنفيذها ازادت أهمية مراقبة التسيير، كما أن تراكم الأخطاء وان كانت بسيطة تؤدي إلى إيذاء المنظمة إذا ما بقيت بدون معالجة.

أما التعقيد المنظمي فهو عندما تقوم المؤسسة بإنتاج محدود ومواد أولية محدودة ضمن هيكل بسيط فإن المهمة تبدوا أيسر للميسر، غير أن التوسع سواء في عملياتها والأسواق وتعقيد هيكلها وازياد المنافسة يجعل المؤسسة تهتم بعملية الرماية.

وبالتالي لرقاية التسيير دور هام في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان الاستمرارية، فمراقبة التسيير هي ترشيد علمي للقرارات التي يتخذها المسؤولون في عملية (التسيير، التخطيط، التنظيم، التوجيه، والتنسيق، التنفيذ، المتابعة والتقييم) من أجل تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

ويمكن إيجاز أهمية الرقابة في النقاط التالية :[1]

- ❖ الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي من أجل تقليلها.
- ❖ التأكد من القواعد المقززة مطبقة على وجهها الصحيح، وخاصة في الأمور المالية وحدود التصرف بها
- ❖ التأكد من أن العمليات الفنية تؤدي وفق الأصول المقررة ثم تقويم المعوج منها.
- ❖ تقييم المدراء التأكد من كفاءتهم في جميع المستويات وحسن سلوكهم.
- ❖ التأكد من توفر الانسجام بين مختلف الأجهزة الإدارية وسير عما جميعا في اتجاه الهدف الواحد وفق سياسات المقدرة.
- ❖ التثبيت من أن القوانين مطبقة تماما دون إخلال أن القرارات الصادرة من احترام الجميع.
- ❖ الحد من تكاليف العمل ونفقاته وإيقاف الإسراف وضغط الإنفاق في المجالات غير الحيوية وتحقيق الإدارة الاقتصادية.

[1] عبد الرحمان هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكر ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 31

- ❖ الوصول إلى أن المعلومات واقعية فيما يخص سير العمل من أجل ترشي اتخاذ القرارات وخاصة منها السياسات العامة للعمل وبأهدافه.

ثانيا: أهدافها

يتضح لنا من خلال دور مراقبة وأهمية التسيير أنها وظيفة ضرورية تساهم بشكل كبير في مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار حيث نجدها تسعى إلى:

- ❖ تحقيق الفاعلية يعتبر المدة الأساسي في النظرة النيوكلاسيكية من الاستعمال العقلاني والرشيد الموارد المؤسسة ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع ميزانيات تقديرية تم مقارنة بين ما خطط له ما تم تحقيقه.
- ❖ الوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة لمعالجتها وتصحيحها على أحسن وجه واستنتاج نقاط القوة للتركيز على تنعيمها وتطويرها بصورة دائمة ومستمرة.
- ❖ تحقيق الفعالية وهذا بتحقيق الأهداف التي وضعت مقارنة بالموارد المتاحة، ومن أجل تحسين الفعالية يتطلب تطوير ديناميكي لأنظمة المعلومات حتى تتمكن من جمع المعلومات في الوقت المناسب زيادة على ذلك ضرورة معرفة إيرادات ونفقات المؤسسة
- ❖ تحليل الانحرافات التي تكون ناتجة بين النشاط الحقيقي والنشاط المعماري وإظهار وإبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات وذلك عن طريق الميزانيات التقديرية
- ❖ التأكد من صحة ملائمة الأهداف المسطرة أو المبرمجة تتمشي مع الوسائل المتاحة وذلك باتخاذ وتبني إستراتيجية مدروسة وتسيير فعال وأمثل للأشخاص أو الأفراد إذ بهذين العاملين بتمشي التسيير الفعال لوسائل الاستغلال وبالتالي تحقيق الأهداف في أقرب وقت وبأقل تكاليف ممكنة. [1]

الفرع الثاني: أهداف وأهمية التدقيق.

أولا: أهداف التدقيق

لقد ركز المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 في تحديده للأهداف على نقطتين أساسيتان : [2]

- إن هدف تحقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقا للأطر المحددة.
- تأكيد استمرارية المنشاة في كفاءة تسيير أمور المنشاة.

ويمكن تقسيم أهداف التدقيق كما يلي:

[1] عبد الرحمان هباج، المرجع السابق، ص 32.

[2] IFAC ; JAASB ; Handbook ; Auditing i USA; Objective and General Principales Governing an audit of statement; TAASB ; NEW YORK, USA ; http//aasb.org. financial

الأهداف الرئيسية : [1]

- ❖ التأكد من صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد عن فني صدقها وعدالتها استنادا إلى أدلة وبراهين ملائمة وكافية.
- ❖ إثبات صحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات.
- ❖ التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة للتقليل من فرع ارتكاب الأخطاء.
- ❖ تقييم أعمال المؤسسة وفقا للخطط الموضوعية.
- ❖ حماية جميع الموجودات في المؤسسة.
- ❖ معاونة القائمين على إدارة الوحدة الاقتصادية على تحقيق كفاية إنتاجية.

الأهداف الثانوية : [2]

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ❖ اكتشاف ما قد يوجد من أخطاء أو غش أو تزوير في الدفاتر والسجلات. – تقليل فرم ارتكاب الأخطاء والغش والتزوير عن طريق وضع الضوابط والإجراءات.
- ❖ مساعدة مصلحة الضرائب بتحديد مبلغ الضريبة.

الأهداف الحديثة: [3]

وهناك بعض الأهداف الحديثة من بينها:

- ❖ مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطري معالجتها.
- ❖ الحصول على أدلة إثبات وتقييمها بشأن تأكيدات الإدارة.
- ❖ اعتماد الأداة على التقارير في رسم السياسات الإدارية كاتخاذ قرارات الحاضر والمستقبل.
- ❖ تقييم نتائج الأعمال وفقا للنتائج المرسومة.
- ❖ التحقق من العرض والإفصاح للقوائم المالية.

[1] بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعين الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، 2010– 2011، ص8.

[2] محمد التهامي، طوهر، مسعود صديقي، التدقيق وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 18.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير التشقيق الجزء 2، تخطيط واداء عملية التدقيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص36.

ثانيا: أهمية التدقيق : [1]

تتمثل أهمية التدقيق في اعتبار وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية خصوصا إذا تم اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها. وعليه، يمكن الوقوف

على أهمية التدقيق من خلال النقاط التالية

- ❖ العمل على زيادة الثقة والتأكد من سلامة المعلومات وكفايتها حتى يتسنى لمستعمليها اتخاذ أنجع القرارات وتخفيض مخاطر اتخاذ القرارات السليمة.
- ❖ إعطاء مصداقية لما تقدمه المؤسسة من بيانات ومعلومات محاسبية المالكي المؤسسات والمساهمين في رأس مالها.

المطلب الثالث: التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

التدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال: لقد فرضت التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المدقق تحديات، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظرته إلى المتغيرات المحيطة به، وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات التطوير أدائه إلى الأحسن، وهذا الأمر أحدث تغييرا جوهريا على منهجية التدقيق على النحو التالي:

- التغيير في ثقافة ومعرفة المدقق (التأهيل العلمي)، إذ يجب الإلمام التام بأساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة .
- إعادة النظر في خطة وبرنامج التدقيق، ولا سيما أن جزءا كبيرا من عناصر النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الكمبيوتر مثل الدفاتر، المستندات، القوائم والتقارير إعادة النظر في طبيعة أدلة الإثبات، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول على مزيد منها جانب أو بديلا عن الأدلة التقليدية.
- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.
- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير التدقيق بما يتلاءم مع التطورات الحديثة في فكر ومسحية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء وإبراز المسائل الجوهرية.

[1] لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص23.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال دورا هاما في المؤسسة الاقتصادية ، فالتكنولوجيا الجديدة أصبحت وسيلة هامة لتخفيض التكاليف و زيادة السرعة في المعالجة و تحسين الجودة في أنشطة المؤسسة ، كما أن مختلف عمليات و النشاطات المؤسسة تعتمد الى حد كبير على حجم و نوعية المعلومات ، و لا تستطيع أي مؤسسة جمع و تخرين المعلومات ، و تحليلها و الاستفادة منها دون توفير أساليب و تقليات حديثة و منظورة ، فقد أصبح الحاسوب و البرمجيات و الانترنت و غيرها جزءا أساسيا من مختلف الأنشطة ووظائف المؤسسة ، وهكذا تبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في استمرار المؤسسة الاقتصادية .

الفصل الثاني: دراسة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين حول التأثيرات السلبية تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمؤسسة ملبنة عريب

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل السابق الى الجانب النظري وتحديد المفاهيم المتعلقة بلك من تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة، وسنحاول في هذا الفصل اسقاط موضوع البحث عل مؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، بهدف الإجابة على أسئلة الدراسة، بغية التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المراقبة والتدقيق في المؤسسة محل الدراسة، وقد وقع الاختيار على مؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى لكونها مؤسسة اقتصادية تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وباعتبار ان الرفع من الأداء لا يأتي صدفة بل انتاج جملة من العوامل أهمها التكنولوجيا المعلومات والاتصال، سنحاول التعرف على مدى اعتماد مؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى من اجل رفع أدائها وتحسين انتاجها، لهذا قسم الفصل الى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول: تقديم مؤسسة ملبنة عريب – عين الدفلى–**
- **المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية**
- **المبحث الثالث: عرض وتحليل ومناقشة نتائج**

المبحث الاول :تقديم مؤسسة ملبنة عريب – عين الدفلى

إن مؤسسة عريب هي مؤسسة وحدة اقتصادية تابعة لديوان الوطني للحليب ومشتقاته للوسط الذي أنشأ بموجب تنفيذي رقم 1981/09/19، وسنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نبذة تاريخية عن المؤسسة والتعرف على هيكلها التنظيمي وأهدافها

المطلب الأول :التطور التاريخي لمؤسسة ملبنة عريب .

عرف الديوان الوطني للحليب ومشتقاته عدة تطورات منذ نشأته، كان في البداية عبارة عن مؤسسة مغيرة أنشأت من طرف المستعمر الفرنسي تحت اسم LAIco بمعنى التعاونية الجزائرية للحليب وكان موقعها بئر الخادم بالجزائر، حيث تركها المستعمر الفرنسي باسم COLETAT تقوم بتوزيع حليب البقرة في قارورات من زجاج، وبما أن إنتاج الحليب كان ضعيف لا يغطي السوق الجزائرية فإن الديوان الوطني للتجارة لجأ إلى عملية الاسترداد، ونظرا للطلب المتزايد على هذه المادة تم إنشاء الديوان الوطني للحليب ONALAITI آنذاك وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 23-96 المؤرخ في نوفمبر 1969 عرفها على أنه مؤسسة اقتصادية تابعة للقطاع العام تحت وصاية وزارة الفلاحة، بطاقة بشرية تقدر ب 450 عامل ، وفي سنة 1980 أصبحت تتكون من ONALAIT (9)وحدات، الوحدة المقر تقع في حسين داي و (8) وحدات صناعية تجارية موزعة كما يلي :

-1ناحية الوسط :بئر خادم، ذراع بن خدة .

-2ناحية الشرق :عنابة ، قسنطينة .

-3ناحية الغرب :وهران، سيدي بلعباس، تلمسان .

وفي سنة 1981 عمدت onalait إلى عدة استثمارات لتوسيع قدراتها الإنتاجية فقامت بناء وحدات إنتاجية للتخلص من العجز الوطني لإنتاج الحليب، فقمت بإنشاء دواوين جهوية موزعة على ثلاثة مناطق .

1- الديوان الوطني للحليب ومشتقاته للشرق .

2- الديوان الوطني للحليب ومشتقاته للغرب

3- الديوان الوطني للحليب ومشتقاته للوسط[1] .

[1] وثائق من المؤسسة

المطلب الثاني :تعريف ملبنة عريب وأهدافها .

أولا –التعريف:

هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع إنتاجي تخصص في إنتاج الحليب ومشتقاته المتعلقة به من تخزين، بيع وتوزيع، أنشأت عام 1987 من طرف شركة إيطاليةINERCOOP ، وتم إبرام الصفقة في 1985/12/24، وقامت الشركة بتجهيزها وبناء المقر الاجتماعي والإداري وقامت وحدات – BATIMETAL عين الدفلى –ببناء المقر الإنتاجي وبناية التخزين للمواد الأولية والتغليف بمبلغ إجمالي قدر ب 8.157.525.575 دج، وساهم في تمويل المشروع البنك الإفريقي للتنمية وبدأت أشغال إنجازه في أكتوبر 1986 لتنطلق الوحدة في الإنتاج سنة 1989.

تم اختيار إنشاء هذه الوحدة نظرا المنطقة تتمتع بمساحة شاسعة حيث تتربع على 11 هكتار من جهة وتشتهر المنطقة بتربية الأبقار وإنتاج الحليب من جهة أخرى، وابتداء من تاريخ 1997 أصبحت الوحدة يطلق عليها اسم ملبنة عريب، وأصبحت الشركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب27567000000 دج .**الموقع الجغرافي :**

تقع ملبنة عريب بولاية عين الدفلى وهي تبعد عن مقر الولاية ب 11 كلم يحدها من الشرق بلدية سيدي لخضر، ومن الغرب عين الدفلى ومن الجنوب الطريق الوطني رقم 04 ومن الشمال تقع وسط مدينة عريب .

ثانيا –أهدافها :بعد ما صارت ملبنة عريب مؤسسة ذات أسهم دخلت كباقي المؤسسات الاقتصادية حيز اقتصاد السوق وهي تسعى من خلال أنشطتها الاقتصادية إلى تحقيق ما يلي :

–إعداد برامج تموين على ضوء الطلبات المقدمة من الزبائن

– .تكوين مخزون أمان من المواد الأولية وتدعيم السوق الوطنية بالمواد التي تقوم بتوزيعها

– .توسيع تشكيلة المنتجات مما يعني التعامل مع موردين وزبائن جدد .

- تحقيق مردودية واسعة بالحصول على قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة – .الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة للحفاظ على سلامة الزبائن واستقطاب أكبر عدد ممكن منهم نحو منتجاتهم.

–العمل على إنشاء هيئات جديدة لتعزيز وتوسيع شبكة التوزيع والاتصال .

– السعي إلى مضاعفة رقم الأعمال .

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للمؤسسة

ويتعلق بالجانب الوظيفي للتنظيم المعتمد من قبل المؤسسة وتصميم هذا الهيكل مرتبط بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للملبنة كما يحدد العلاقة بين مختلف المديريات الفرعية للمؤسسة ومراكز اتخاذ القرار ومراكز تنفيذها إلى الهيكل

التنظيمي في تغير مستمر وذلك بسبب التحولات الاقتصادية التي عرفتها الوحدة وذلك منذ بداية نشاطها، وفي هذا المطلب سنحاول شرح الهيكل التنظيمي للملبنة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لملبنة عريب

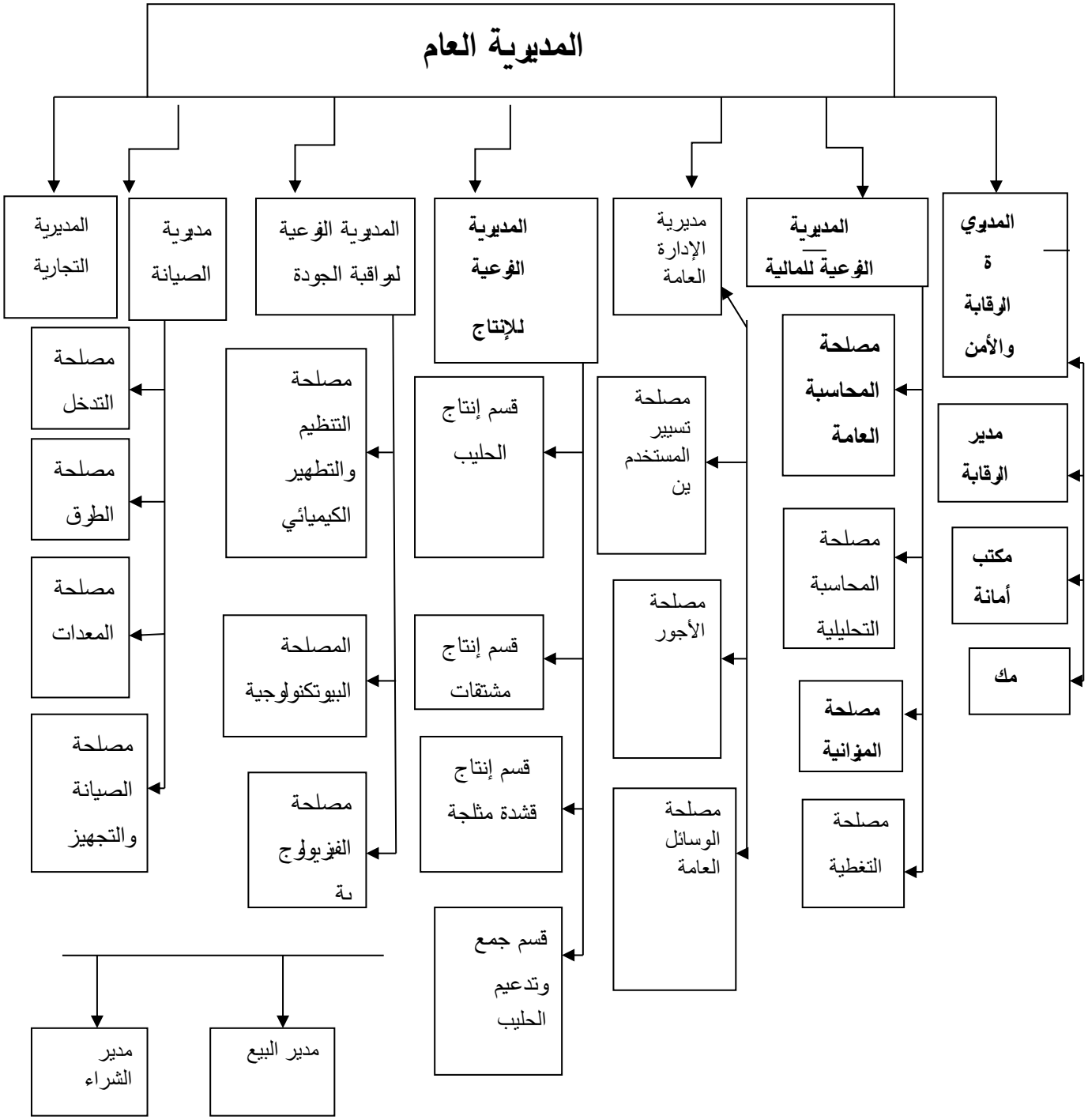

المصدر: وثائق من المؤسسة

شرح الهيكل التنظيمي للملبنة :

1- المدير العام :يقوم بالمهام التالية :

إدارة الوحدة له مسؤولية على مجريات النشاط اليومي للوحدة والمديريات الفرعية، والتكفل بتنفيذ التوجيهات التنموية للوحدة) تموين، إنتاج، توزيع (أي المسؤولية المدنية على كل نشاطات الوحدة .الإشراف على الهيئات والمصالح والأقسام في الوحدة من أجل المتابعة المستمرة لنشاطات الوحدة وظروف العامل

2- مديرية الرقابة الداخلية :وتضم أربع مكاتب رئيسية هي | :مديرية الرقابة والأمن، مكتب مراقبة التسيير، مكتب أمانة المدير، مكتب المنازعات والشؤون القانونية وهذه المكاتب تقوم بالمهام التالية :تنشيط وتنسيق أعمال المراقبين بالتسيير الأمثل لأدوات الإعلام الآلي .المراقبة اليومية لحالات الإنتاج والمبيعات والسهر على احترام الأسعار المطبقة .

تقييم النتائج واقتراح إجراءات تصحيحية

3. المديرية الفرعية للمالية والمحاسبة :وتظم أربعة مصالح وهي كالتالي :مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة الميزانية ومصلح التغطية، وتقوم هذه المديرية بعدة وظائف بمساعدة هذه المصالح ومن بين هذه المهام :

ريسك سجلات البنوك والخزينة وتأمين الحسابات .

السهر على دفع الديون والقروض وتغطية الزبائن .السهر على تحقيق الاستثمارات- .

4. المديرية الفرعية للإدارة العامة :وتشرف على ثلاثة مصالح وهي:

مصلحة تسيير المستخدمين، مصلحة الأجور والإعانات الاجتماعية، مصلحة الوسائل العامة وتقوم هذه المديرية بالمهام التالية :

السهر على احترام حسن سلوك العام .

المساهمة في وقاية أو تصفية الصراعات الجماعية والفردية .

إنجاز مخططات التدريب والتربصات وتنفيذها .

5- المديرية الفرعية للإنتاج :وتشر على الأقسام التالية :

قسم إنتاج الحليب، قسم إنتاج مشتقات الحليب، قسم إنتاج قشدة مثلجة، قسم جمع وتدعيم الحليب وأسندت لهذه المديرية المهام التالية :تنفيذ السياسة الإنتاجية لهذه المؤسسة وتساهم في شراء المواد الأولية .

إشراف وتنسيق نشاطات هذه الوظيفة وتحرير تقارير النشاط .

تحضير برامج إنتاج واستهلاك المواد .

6- المديرية الفرعية لمراقبة الجودة :وتضم المصالح التالية :

مصلحة التنظيم والتطهير، المصلحة البكتروحية، المصلحة الفيزيولوجية وهذه المديرية تقوم بالمهام التالية :

السهر على تنفيذ سياسة المؤسسة وهذا من جانب النظافة والجودة .

السهر على احترام إجراءات المراقبة للعينات وتحليلها وكذا تحسينها .

تحديد حاجيات المخبر فيما يخص المنتجات والتجهيزات.

7- مديرية الصيانة :ونظم المصالح التالية :

مصلحة الطرق، مصلحة التدخل والمعدات ولآلات الجديدة، مصلحة المنافع، مصلحة الصيانة والتجهيزات، وتقوم هذه المديرية بالمهام التالية

تحديد سياسة الصيانة وميزانية الصيانة السنوية واحترام معايير الأمن.

إنجاز البرامج ومخطط التكوين وتشغيل المستخدمين في مصالحها .المشاركة في أخذ القرار فيما يخص الصرف على التشغيل والإنتاج والنقل

8- المديرية التجارية :وتضم مديريتين هما مديرية البيع ومديرية الشراء، ولكل منهما مجموعة من المصالح تقوم بالإشراف عليها حيث تتمثل في :

تشارك في انجاز الميزانية التقديرية السنوية .

تشارك في انجاز برامج التوزيع المحلي .

عقد الصفقات التجارية مع الموردين مراعية في ذلك الجودة والسعر .

القيام بالتقديرات بدلالة مختلف الورشات الإنتاجية والمخزون الموجود .

القيام بالبحوث التسويقية مثل القيام بالعملية الاستقصاء وزيادة المعارض الخاصة بالواد الأولية.[1]

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول: أسلوب الدراسة ومحتواها

أولا: أسلوب الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات نزيد بها رصيد المعرفة والإلمام بالموضوع محل الدراسة.

المطلب الثاني: محتوى الدراسة

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية عن أفراد المجتمع متمثلة في الجنس، العمر،المستوى التعليمي، التخصص، المهنة، الخبرة المهنية

الجزء الثاني: محاور الاستبانة

- المحور الأول: تضمن10عبارة متعلقة بالمبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات
- المحور الثاني: تضمن 10عبارات متعلقة بفعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق
- المحور الثالث : تضمن 10 عبارات متعلقة بدور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتدقيق.

المطلب الثالث: مجتمع وأدوات الدراسة

1- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين وطلبة جامعة خميس مليانة، بحيث لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق، حيث قمنا بتوزيع 50 استمارة استبيان شملت مجموعة من طلبة والأساتذة والعاملين بالجامعة ، وبعد تسلّمها وجدنا 15 استمارة استبيان مسترجعة، وبعد الفحص تم استبعاد 5 استمارات بسبب عدم الإجابة عليها كليا، وقمنا بقبول 30 استمارة استبيان.

[1] وثائق مستخرجة من مصحة تسيير المستخدمين

الجدول رقم (2): يمثل الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	50	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	15	%15
عدد الاستمارات المستبعدة	05	%05
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	30	%30

المصدر: من إعداد الطالب

2- أدوات الدراسة

اعتمدنا على مقياس "ليكرت" الخماسي المبيّن في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) يمثل مقياس "ليكرت" الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01
4.2 -5	3.4 -4.2	2.6 -3.4	1.8 -2.6	1 -1.8

- ✓ استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss للقيام بعملية التحليل الإحصائي للبيانات؛
- ✓ استخدام معامل ألفا لكرونباخ لاختبار صدق وثبات الاستبيان؛
- ✓ التكرار والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة؛
- ✓ المتوسط الحسابي لكل عبارة تضمنها الاستبيان لمعرفة أين تتمركز الإجابات واتجاهاتها؛
- ✓ الانحراف المعياري لكل عبارة تضمنها الاستبيان لقياس مدى تباين الإجابات؛
- ✓ استخدام اختبار (T) لعينة واحدة ONE SIMEPL. T-test لاختبار فرضيات الدراسة؛

3- صدق وثبات الاستبانة

سيتم من خلال هذا الاختبار التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)، والذي يعني استقرار هذا الأداة وعدم تناقضها مع نفسها أي قدرتها على الحصول على نفس النتائج في حالة ما إذا أعيد توزيعها على نفس العينة. تحت نفس الظروف والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4): مقياس ألفا كرونباخ

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المحور الأول	10	0.853
المحور الثاني	10	0.864
المحور الثالث	10	0.621
الاستبيان ككل	30	0.885

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.885أي نسبته 88.5٪ وهو أكبر من(0.6)، ومنه فأداة القياس تتمتع بالثبات فيما يخص عينة الدراسة، وهي نسبة يمكن قبولها لأغراض التحليل، إذ أنها تجاوزت الحد الأدنى المعتمد في مثل هذه الدراسات، مما يعني إمكانية الاعتماد على هذا الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة، وبالتالي إمكانية تعميم نتائج الاستبيان على مجتمع الدراسة ككل.

المبحث الثالث: عرض وتحليل ومنلقشة النتائج

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات الأولية

أولا: الجنس

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الفئة	التكرار	النسبة
ذكر	21	70,0
أنثى	9	30,0
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

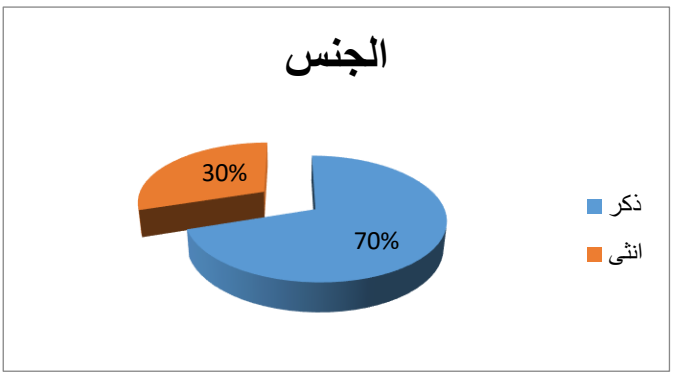

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من ذكور بنسبة 70 تليها نسبة ذكور تقدر ب 30 بالمئة ويمكن تفسير هذا التفاوت بين الجنسين لطبيعة وظائف ونشاطات المؤسسة.

ثانيا: العمر

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

الفئة	التكرار	النسبة
اقل من 25سنة	10	33,3
من 25-30سنة	7	23,3
اكثر من 40سنة	13	43,3
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 4: توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

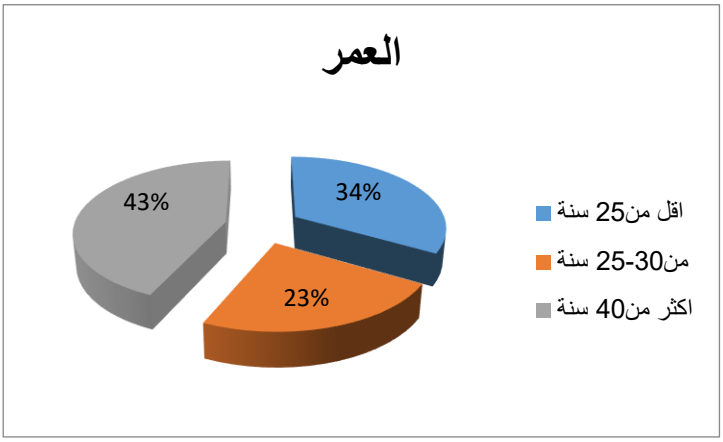

التحليل :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة اعمارهم أكثر من 40 سنة بنسبة 43.3 بالمئة تليها الذين أعمارهم أقل من 25 سنة بنسبة 33.3 بالمئة تليها نسبة الذين أعمارهم من 25-30سنة بنسبة 23.3 أي أن هناك تركيز على فئة شبابية.

ثالثا: المستوى التعليمي

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة
ليسانس	6	20,0
ماجستير/ماستر	7	23,3
دكتوراه	11	36,7
اخرى	6	20,0
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

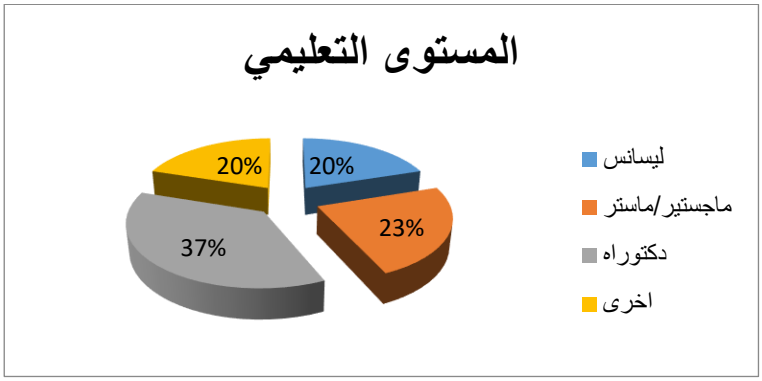

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة لديهم دكتوراه بنسبة 36.7 تليها نسبة 23.3 لديهم ماستر تليها نسبة 20 لديهم ليسانس وشهادات اخرى.

رابعا: التخصص

جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

الفئة	التكرار	النسبة
محاسبة وتدقيق	15	50,0
محاسبة	3	10,0
محاسبة وجباية	8	26,7
اخرى	4	13,3
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 6: توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

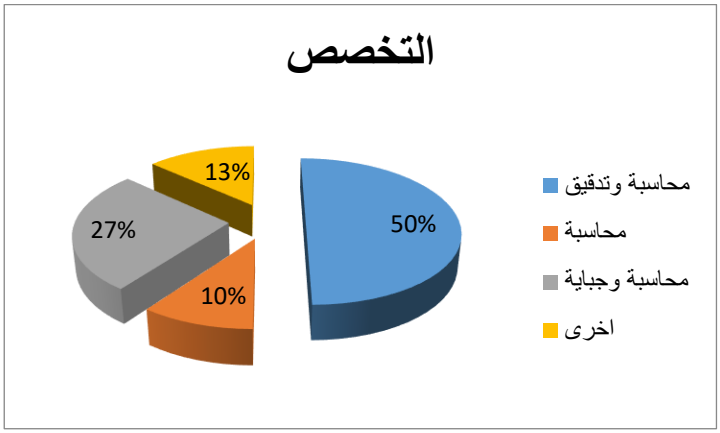

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة من تخصص محاسبة وتدقيق بنسبة 50تليها نسبة 26.7 محاسبة وجباية تليها نسبة 13.3 تخصصات أخرى تليها نسبة 10 بالمئة لتخصص محاسبة

خامسا: المهنة

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

الفئة	التكرار	النسبة
أستاذ جامعي متخصص	1	3,3
خبير محاسبي	4	13,3
محافظ حسابات	6	20,0
محاسب معتمد	16	53,3
مراجع داخلي	2	6,7
رئيس مصلحة	1	3,3
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 7: توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

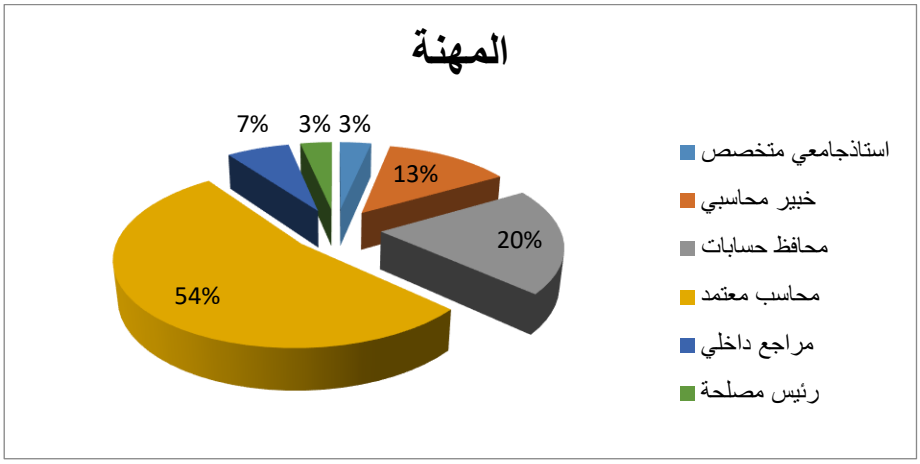

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة يعملون محاسبين معتمدين بنسبة 53.3 تليها نسبة 20 بالمئة لمحافظ الحسابات تليها نسبة 13.3 بالمئة لخبير محاسبي ونسبة 6.7 للمراجعين داخليين ونسبة 3.3 بالمئة لكل من أساتذة الجامعيين ورئيس مصلحة.

سادسا: الخبرة المهنية

جدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	6	20,0
من 5-إلى أقل من 10 سنوات	12	40,0
من 10-15سنة	9	30,0
من 15سنة فأكثر	3	10,0
المجموع	30	100,0

الشكل رقم 8: توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

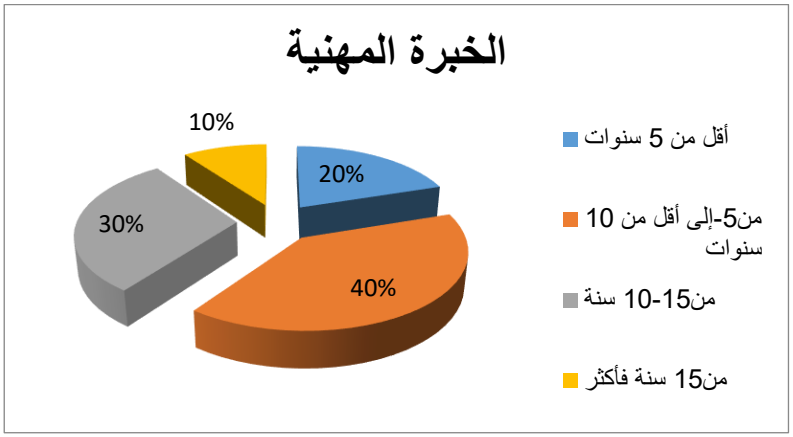

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة لديهم خبرة من 5–10 سنوات بنسبة 40 بالمئة تليها نسبة 30 للفئة التي خبرتهم من 10–15 سنة تليها نسبة 20 للذين خبرتهم أقل من 5 سنوات تليها نسبة 10 بالمئة للذين خبرتهم أكثر من 15 سنة

المطلب الثاني: عرض وتحليل محاور الدراسة

أولا: عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الأول : المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

الجدول رقم (11): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الأول

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
	تتوفر المؤسسة على عدد كافي من الحواسيب	2	1	3	17	7	3,8667	1,04166	
	و انظمة تكنولوجيا المعلومات	6,7	3,3	10,0	56,7	23,3			موافق
	تساعد تكنولوجيا المعلومات على زيادة قنوات	2	4	5	17	2	3,4333	1,04000	
	الاتصال لتبادل المعلومات بين مختلف الاقسام	6,7	13,3	16,7	56,7	6,7			موافق
	تساهم تكنولوجيا المعلومات في خلق شبكات		7	6	16	1	3,3667	,88992	
	لربط كافة الاقسام و الوظائف ببعضها البعض		23,3	20,0	53,3	3,3			محايد
		2	1	6	20	1	3,5667	,89763	موافق

	توفر تكنولوجيا المعلومات أنظمة أمن للحواسيب والشبكات لغرض حماية المعلومات و الحفاظ على سريتها	6,7	3,3	20,0	66,7	3,3	3,8333	,64772	موافق
	تساعد البرامج و الاجهزة المستخدمة في تقليل التكاليف و السرعة في وقت واحد		1	6	20	3			
			3,3	20,0	66,7	10,0			
	تمتاز تكنولوجيا المعلومات بأدوات تخزين ذات قدرة تخزينية عالية للمعلومات		3	4	18	5	3,8333	,83391	موافق
			10,0	13,3	60,0	16,7			
	التدريب عنصر أساسي لمواكبة التطورات الواقعة في تكنولوجيا المعلومات		5	3	20	2	3,6333	,85029	موافق
			16,7	10,0	66,7	6,7			
	تساعد تكنولوجيا المعلومات على اقتسام المهام الفكرية مع الآلة		2	7	19	2	3,7000	,70221	موافق
			6,7	23,3	63,3	6,7			
	تساعد تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الانشطة الادارية		1	4	22	3	3,9000	,60743	موافق
			3,3	13,3	73,3	10,0			
	تساهم تكنولوجيا المعلومات في استرجاع المعلومات و البيانات المخزنة بسرعة كبيرة		2	5	20	3	3,8000	,71438	موافق
			6,7	16,7	66,7	10,0			
	الحاصل العام						3,6933	,54831	موافق

تحليل:

العبارة 01 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 56.7% و23.3% ، أما بالنسبة للمحايد فكانت نسبه 10% وغير موافق بشدة نسبة 6.7 أما موافق فكانت نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.86 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكان بـ1.041وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 02 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة 56.7% و16.7% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه13.3% وغير موافق بشدة نسبة 6.7 أما موافق بشدة فكانت نسبة6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.43 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكان بـ1.040وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة03 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وغير موافق على التوالي بنسبة 53.3% و23.3% ، أما بالنسبة محايد فكانت نسبه20% و موافق بشدة نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.36 فهو يعبر عن الفئة الثالثة من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي

يتمحور حول الاتجاه محايد، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكان ب0.889 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 04: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة 66.7 % و20% ، أما بالنسبة غير موافق بشدة فكانت نسبه6.7% و غير موافق نسبة 3.3 وموافق بشدة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.56 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكان ب0.897 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 05 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة 66.7 % و20% ، أما بالنسبة غير موافق فكانت نسبه10% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.83 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت0.647 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 06 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة على التوالي بنسبة 60 % و16.7% ، أما بالنسبة محايد فكانت نسبه13.3% و غير موافق نسبة 10 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.83 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت0.833 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة07 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وغير موافق على التوالي بنسبة 66.7 % و16.7% ، أما بالنسبة محايد فكانت نسبه10% و موافق بشدة نسبة 6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.63 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت0.850 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 08 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة 63.3% و23.3% ، أما بالنسبة موافق بشدة فكانت نسبه6.7% و غير موافق نسبة 6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.70 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي

يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.702 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 09 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة73.3 % و13.3% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه10% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.90 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.607 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 10 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد على التوالي بنسبة66.7 % و16.7% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه10% و غير موافق نسبة 6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.80 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.714 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

أما الحاصل العام لدراسة المحور الأول المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ، يساوي 3.69 بدرجة موافق بالنسبة للمتوسط الحسابي أما الإنحراف المعياري قدر ب 0.548 وهي نسبة مقبولة يدل على عدم تشتت في أراء أفراد عينة الدراسة .

المحور الثاني :فعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق

الجدول رقم (12): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
	دراسة نظام الرقابة الداخلية من مهام المدقق الداخلي في المؤسسة.		3	7	16	4	3,7000	,83666	موافق
			10,0	23,3	53,3	13,3			
	مهام الفحص والتقييم تحدد إذا كانت العمليات موضع الرقابة أم لا وهي أيضا إختبار لدقة الرقابة			10	17	3	3,7667	,62606	موافق
				33,3	56,7	10,0			
	فهم الرقابة وتحديد المخاطر يعطي صورة واضحة لكيفية التعامل مع النقائص والمخاطر		6	6	17	1	3,4333	,85836	موافق
			20,0	20,0	56,7	3,3			
	الالتزام بالمبادئ والتقيد بالقوانين يفعل التدقيق الداخلي ومنه نظام الرقابة الداخلية		2	9	18	1	3,6000	,67466	موافق
			6,7	30,0	60,0	3,3			
	تحديد الحلول المناسبة لنقاط الضعف يعد السلاح لتفعيل الرقابة الداخلية		3	12	14	1	3,4333	,72793	موافق
			10,0	40,0	46,7	3,3			
	الإطلاع المستمر على القوانين والتنظيمات يمكن المدقق الداخلي من اصطياد أو اقتناص الأخطاء والانحرافات وتحديد ما إذا كانت مقصودة أو لا، وهو ما يعزز من نظام الرقابة الداخلية.		1	8	20	1	3,7000	,59596	موافق
			3,3	26,7	66,7	3,3			
	الوقوف على تصحيح الاختلالات يسمح بتفادي تجاوزات مستقبلية كما يوفر خبرة لمتعامل مع ما قد يظهر من قصور لاحق في نظام الرقابة الداخلية		5	7	17	1	3,4667	,81931	موافق
			16,7	23,3	56,7	3,3			
	يساهم أداء المدقق الداخلي للمهام الموكلة إليه بخبرته وبكفاءة وفعالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية.		1	4	20	5	3,9667	,66868	موافق
			3,3	13,3	66,7	16,7			
	يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في التحكم في عمليات المؤسسة وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.		1	2	24	3	3,9667	,55605	موافق
			3,3	6,7	80,0	10,0			
	من أهم ركائز النظام الرقابي الخطة التنظيمية الواضحة و النظام المحاسبي الجيد.		1	1	27	1	3,9333	,44978	موافق
			3,3	3,3	90,0	3,3			
	الحاصل العام						3,6967	,46497	موافق

التحليل :

العبارة 01 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 53.3 % و23.3% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه 13.3% و غير موافق نسبة 10 بالنظر إلى المتوسط

الحسابي 3.70 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.836 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 02 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 56.7% و33.3% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه 10% بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.76 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.626 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 03 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 56.7% و20% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 20% و موافق بشدة نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.43 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.858 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 04: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 60 % و30% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 6.7 % و موافق بشدة نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.60 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.674 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 05 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 46.7% و40% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 10 % و موافق بشدة نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.43 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.727 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 06 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 66.7 % و26.7% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 3.3 % و موافق بشدة نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.70 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي

يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.595 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 07 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 56.7% و23.3% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 16.7 % و موافق بشدة نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.46 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.819 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 08: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة 66.7 % و16.7% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 13.3 % و غير موافق نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.96 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.668 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 09:من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة 80% و10% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 6.7 % و غير موافق نسبة3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.96 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.556 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

العبارة 10: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق بنسبة90 % و10% ، أما بالنسبة لموافق بشدة ومحايد وغير موافق فكانت نسبه 3.3 % بالتساوي وبالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.93 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.446 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة

أما الحاصل العام لدراسة المحور الثاني فعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق ، يساوي 3.69 بدرجة موافق بالنسبة للمتوسط الحسابي أما الإنحراف المعياري قدر ب 0.464 وهي نسبة مقبولة يدل على عدم تشتت في أراء أفراد عينة الدراسة .

المحور الثالث :دور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتدقيق

الجدول رقم (13): عرض وتحليل ومناقشة نتائج المحور الثالث

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل الوقت المبذول و الرقابة عليه حسب الخطة الموضوعة سلفاً.		1	3	25	1	3,8667	,50742	موافق
			3,3	10,0	83,3	3,3			
	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل الوقت المبذول و الرقابة عليه حسب الخطة الموضوعة سلفاً.		4	5	20	1	3,6000	,77013	موافق
			13,3	16,7	66,7	3,3			
	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل تكاليف تأدية المهام و الرقابة عليها. هل تستخدمون تكنولوجيا المعلومات في احتساب الانحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة و الفعلية) للمهام التدقيقية.		1	8	18	3	3,7667	,67891	موافق
			3,3	26,7	60,0	10,0			
	مدى استخدامكم لتكنولوجيا المعلومات في إعداد خرائط الانسياب أو التدفق التي تهدف إلى التعرف على الرقابة الداخلية لدى العميل. يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل تكاليف تأدية المهام و الرقابة عليها.		1	6	18	5	3,9000	,71197	موافق
			3,3	20,0	60,0	16,7			
	هل تستخدمون تكنولوجيا المعلومات في احتساب الانحرافات في التكاليف (الفرق بين الكلفة المقدرة و الفعلية) للمهام التدقيقية.		1	4	13	12	4,2000	,80516	موافق
			3,3	13,3	43,3	40,0			
	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق سوف يحسن من مقدرة المدقق على فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل؛ وبالتالي تحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية		2	5	16	7	3,9333	,82768	موافق
			6,7	16,7	53,3	23,3			
	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في توثيق نظام المحاسبة لدى العميل.		2	9	11	8	3,8333	,91287	موافق
			6,7	30,0	36,7	26,7			
	نستخدم تكنولوجيا المعلومات أيضاً في تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير.			7	15	8	4,0333	,71840	موافق
				23,3	50,0	26,7			
	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقدير مخاطر التدقيق.		1	5	16	8	4,0333	,76489	موافق
			3,3	16,7	53,3	26,7			
			3	7	11	9	3,8667	,97320	موافق

	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد البرنامج الزمني في عمليات التدقيق.		10,0	23,3	36,7	30,0			
	الحاصل العام						3,9033	,36998	موافق

التحليل :

العبارة 01 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 83.3 % و10% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه 3.3% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.86 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.507 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 02 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 66.7 % و16.7% ، أما بالنسبة لغير موافق فكانت نسبه 13.3% و موافق بشدة نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.60 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.770 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 03 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 60% و26.7% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه 10% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.76 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0678. وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 04 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق ومحايد التوالي بنسبة 60 % و20% ، أما بالنسبة لموافق بشدة فكانت نسبه 16.7% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي 3.90 فهو يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.711 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 05 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة 43.3 % و4% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 13.3% و غير موافق نسبة 3.3 بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو4.20 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.805 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 06 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة53.3% و23.3% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 16.7% و غير موافق نسبة 6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو 3.93 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.827 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 07 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة36.7 % و26.7% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 30% و غير موافق نسبة 6.7 بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو 3.83 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.912 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة 08: من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة50% و26.7% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 23.3% و بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو 4.03 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.718 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة09 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة53.3% و26.7% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 16.7% أما غير موافق فكانت نسبة 3.3% و بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو 4.03 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.764 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

العبارة10 : من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت إجاباتهم موافق وموافق بشدة التوالي بنسبة36.7% و30% ، أما بالنسبة لمحايد فكانت نسبه 23.3% أما غير موافق فكانت نسبة 10% و بالنظر إلى المتوسط الحسابي فهو 3.86 يعبر عن الفئة الثانية من سلم ليكارت وهو ما يدل على الاتجاه العام لرأي العينة الذي يتمحور حول الاتجاه موافق، أما بالنسبة للانحراف المعياري فكانت 0.973 وهذا ما يدل على وجود تباين كبير في إجابات العينة.

أما الحاصل العام لدراسة المحور الثالث دور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتدقيق، يساوي 3.90 بدرجة موافق بالنسبة للمتوسط الحسابي أما الإنحراف المعياري قدر ب 0.369 وهي نسبة مقبولة يدل على عدم تشتت في أراء أفراد عينة الدراسة .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات One simple T. Test

يعد تحليل مناقشة نتائج إجابات عينة الدراسة التي سوف نتطرق إلى اختبار قابلية النتائج للتعميم على مجتمع الدراسة على أنها نتائج معنوية تعكس فعلا الواقع محل الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بتحويل كل محور لبعد إحصائي يجمع عباراته عن طريق المتوسطات الحسابية، قمنا بتطبيق T للعينة الواحدة **One simple T. Test** لاختبار كل بعد والبحث عن إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية.

حيث: $\bar{x}$ المتوسط الحسابي $t = \frac{\bar{x} - u}{s/\sqrt{n}}$.

u الوسط الحسابي للمجتمع

s الانحراف المعياري للعينة

n حجم العينة

اختبار الفرضيات باستخدام T عند مستوى دلالة (α) sig 5% يدل على أن احتمال الخطأ المسموح به يكون في حدود 5% مما يعكس مجال الثقة بين 95% وهذا على أساس قاعدة القرار التالية:

- قبول الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت فيه sig (α) > 5%
- قبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت فيه sig (α) < 5%
- وعليه إذا كان sig (α) < 5% فهذا يعني ويبيّن أنّ إجابات أفراد العينة بعيدة عن مركز الحياد.

أولا: اختبار الفرضية الأولى: إستخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال إعتماد بعض المبادئ الأساسية التي تفيد في نقل المعلومة

الجدول رقم (14): يبين اختبار الفرضية الأولى

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور1	36,894	29	,000	3,69333	3,4886	3,8981

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss 25

نلاحظ من خلال الجدول أنّ قيمة sig (α) أنه قدرت قيمتها بـ 0.000 (0.00%) وهو ما يؤكد وجود علاقة دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

إختبار الفرضية الثانية : تساهم وظيفة التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال قيام بعملية التقييم لهذا النظام.

الجدول رقم (15): يبين اختبار الفرضية الثانية

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور2	43,546	29	,000	3,69667	3,5230	3,8703

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss 25

نلاحظ من خلال الجدول أنّ قيمة (α) sig أنه قدرت قيمتها بـ 0.000 (0.00%) وهو ما يؤكد وجود علاقة دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

إختبار الفرضية الثالثة: دور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتدقيق في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (16): يبين اختبار الفرضية الثالثة

Test sur échantillon unique						
	Valeur de test = 0					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور3	57,785	29	,000	3,90333	3,7652	4,0415

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات spss 25

نلاحظ من خلال الجدول أنّ قيمة (α) sig أنه قدرت قيمتها بـ 0.000 (0.00%) وهو ما يؤكد وجود علاقة دلالة إحصائية، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث حاولنا اسقاط الجزء النظري على المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، وقد قمنا بمعالجة البيانات الإحصائية باستخدام برنامجSPSS، ثم قمنا بتحليل النتائج المتحصل عليها، حيث توصلنا الى صحة الفرضيات المطروحة، والمتمثلة في وجود دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة التي تلب دور كبير فيها، كما اننا لم نجد فروق في اتجاهات افراد عينة الدراسة حول أداء مؤسسة ملبنة عريب بولاية عين الدفلى، فالتكنولوجيا أدت الى رفع مستوى المردودية والتحسين في أداء المؤسسة ملبنة عريب.

الخاتمة

خاتمة

تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا مهما في أغلب المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة ، لما لها من مميزات ، على رأسها تقليل نسبة التدخل البشري في العمليات المتكررة ، وتحسين صورة و أداء المؤسسات وتسريع عمليات تبادل المعلومات عبر الشبكات ، ما يحدث تغيرات أساسية في الإدارة ، ويساعد بشكل خاص في اتخاذ القرار المناسب والسريع المبني على الحقائق والمعلومات ، يفضل التحول إلى الإدارة الالكترونية ، ما يجعلها عاملا أساسيا في التأثير على الأداء في المؤسسة ، بحيث ترفع من الكفاءة والفعالية ، وتجاور حاجزي الزمان والمكان ، وعليه يستلزم على المؤسسات العمل على البحث عن الوسائل والتقنيات المتعة الملائمة ، وهذا لا يأتي إلا بتوفير بنية تحتية منظورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ، كأداة لدعم الاتصال وتكون سهلة النفاذ وبتكلفة معقولة ، التشغيل على نطاق أوسع للمؤسسات .

حيث أن طغيان الطابع الإلكتروني على كافة الميادين الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية وكذا التنظيمية والذي أصبح خاصية العصر لدورها الفاعل ، إذ صار هاجس كل منظمة ليس تعميم استخدامها فحسب وانما توطينها بالشكل الذي يعود بالقيمة المضافة لها ، من خلال رفع مستويات الأداء الاقتصادي ، ولا سيما إذا تم استغلالها وتوجيهها توجيها فاعلا في إطار النمو الاقتصادي ، وضمن الأهداف الكبرى في الاستراتيجية الكلية للمؤسسة .

وبعد استعراضا لأهم الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة وطبيعة الأثر بينهما ، وإسقاط ذلك على عمال مؤسسة الاقتصادية لملبنة عريب بولاية عين الدفلى. توصلنا لمجموعة من النتائج والاقتراحات

أولا : النتائج

يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج خاصة بالجانب النظري والثانية بالجانب التطبيقي، وذلك كما يلي:

–المؤسسة على أنه مستوى تحقيق الأهداف المسطرة ، أي تحويلها بصورة عملية الى واقع .

– يودي المزج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير الموظفين المؤهلين للتعامل مع هذه الوسائل إلى فعالية وكفاءة عالية في الاداء .

–رفع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، من القدرة على التوقع والرؤية الشاملة و الواضحة ، مع ا القدرة على التعلم من الخبرات الداخلية و الخارجية ، و الزبائن ما يرفع من الإنتاجية ، و يجعلها أكثر قدرة على الاستمرارية .

– ساهمت الشبكات المعلوماتية في تحقيق النمو والاستدامة من خلال كم المعلومات المحرن على مستوى قاعدة البيانات وتسخيرها للمستقبل ، وكذلك سهولة الوصول والولوج إلى المعلومات في وقت سريع ، مع قلة التكاليف والحد من الاستهلاك الكبير للطاقة .

–إن التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال بمؤسسة اتصالات الجزائر لها عدة أوجه لكن يمكن أن تتمثل بشكل أساسي في شبكة الانترنت والإنترانت ، واستخداماتها المتعددة ، والتي تسعى إلى تسهيل إيصال و نقل وحفظ المعلومات في أسرع وقت وبأقل تكلفة سواء للموظف أو للزبون ناهيك عن الاتصالات بين الأشخاص والأجهزة والمشاركة في اتخاذ القرار ،

– يؤدي استخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة إلى الرفع مستوى الأداء بالمؤسسة

2– النتائج التطبيقية :

– المؤسسة محل الدراسة تعمل على تقييم الاداء بتفعيل الدور الرقابي ما أدى إلى تدارك الأخطاء المرتكبة توظيف المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، أدى إلى تسهيل نشاطاتها التشغيلية .

– تعمل المؤسسة محل الدراسة على الرفع أدائها من خلال امتلاكها ليلية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وتوفير متطلبات استخدام مثلى لها ، خاصة من خلال أنظمة المعلومات وشبكات الاتصال واليات تحفيزية مادية ومعنوية أدت إلى الرفع من مستوى الرضى الوظيفي المعرفة التي اكتسبتها المؤسسة من استخدام هذه التكنولوجيا مكنتها من التميز والتكامل بين مختلف عماليتاها والتي تظهر أثارها أكثر تعليقا ، بتشكل قواعد بيانات تشكل ذاكرة المنظمة

– يعتبر تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء بصفة عامة ، تأثيرا مباشرة وغير مباشر – أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمؤسسة إلى الرفع من النمط التشاركي في اتخاذ القرار ، ذلك لما وفرته هذه الأخيرة من قواعد بيانات ، واليات اتصال عبر شبكاتها .

– تعمل المؤسسة على مواكبة التطور التكنولوجي ، لتوفير أفضل خدمة لكسب رضى الزبون وولاته .

ثانيا : الاقتراحات والتوصيات :

وبناء على هذا ومن خلال نتائج الدراسة المتحصل عليها ارتأينا تقديم هذه الاقتراحات والتي يمكن أن تكون مساهمة متواضعة في موضوع الدراسة وذلك على النحو التالي :

– توسيع البنية التحتية للاتصالات وتطويرها مشاكل أكبر للتلاؤم ومتطلبات العصر ، باعتبار أن دورة حياة تكنولوجيا المعلومات والاتصال قصيرة جدا .

– تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كال المؤسسات بمختلف نشاطاتها على المستوى الوطني سواء الخدماتي منها أو التعليمي ، وعدم الاكتفاء بالجانب الاقتصادي فحسب

– إعطاء أولوية وأهمية التكنولوجيا المعلومات والاتصال وربطها بالاستراتيجية الكلية للمؤسسة حتى تلبي حاجات المؤسسة الداخلية .

– تفعيل وتوسيع استخدامات الشبكات واستغلالها بشكل كلي ، خاصة في توعية العملاء بالخدمات المعقدة و الجديدة ، لتسهيلها لكل الفئات .

– العمل على تفعيل أمن الشبكات في المؤسسات وتطوير تقنية حفظ المعلومات ترفق مستوى الثقة من قبل كل الأطراف .

– استقطاب والاستعانة بخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، من أجل إقامة دورات تكوينية عملية وليست نظرية مما يشحن الثقة في نفسية العمال ,

ثالثا : آفاق الدراسة

إن إنهاء الدراسة لا يعني الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بها ، فهي لا تخلو من كثير من النقائص والقصور فيها بالنظر إلى الاهتمام بموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على الأداء في المؤسسية ولعل اقتراحنا لمجموعة من الجوانب التي لها صلة بالموضوع وتفتح أفاق علمية من بينها :

- ❖ أثر رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- ❖ التغيير التنظيمي في ظل اقتصاد المعرفة وتأثيره على أداء المؤسسة الاقتصادية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية

1. بختي إبراهيم، شعوبي محمود فوزي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية قطاع السياحة والفندقة، مجلة الباحث، العدد 07 ،2009-2010.
2. شادلي شوقي، إثر استخدام تكنولوجيا الاعلام على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جامعة ورقلة الجزائر، الجزائر، 2007- 2008.
3. سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. إبراهيم عامر قندلجي، عبد القادر الجنابي علاء الدين، نظم المعلومات الإدارية، دار الميسر للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
5. حيدر شاكر البرزنجي، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة منظور اداري تكنولوجي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع ،2013.
6. محمد إسماعيل محمد السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرار الإدارية 2ط، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
7. نجم عبد الله الحميدي، نظم المعلومات الإدارية، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. دنان عواد الشوابكة، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار، ط 1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن،1999.
9. بومايلة سعاد، فارس بوباكور، أثر تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد 3، مارس 2004.
10. يسع ياسمينة، دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة، مذكرة ماجستير، نخصص تسيير المنظمات، جامعة بومرداس، الجزائر، 2010-2011
11. عبد الله حسن مسلم، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار المعتز للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.
12. لمبارك معيزة، موسى بن البار، تأثير تكنولوجيا المعلومات على اتخاذ قرارات التسعير في المؤسسات الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 15/14أفريل 2009.
13. إبراهيم بختي، محاضرات تكنولوجيا أنظم لمعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2005-2006.

14. غسان عيسى العمري، نظم المعلومات الاستراتيجية: مدخل استراتيجي معاصر، دار الميسر للشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
15. صفي عبد الكريم الكساسية، تحسين فاعلية الأداء، ط ،1دار البازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
16. زرزار العياشي، عياد كريمة، استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ودورها في دعم الميزة التنافسية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
17. السيد عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلوماتية المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2004.
18. نهلا عبد القادر مومن، الجريمة المعلوماتية، دار الثقافة، ط 1، عمان، 2008.
19. أمل إبراهيم أبورحمة، نظام معلومات الموارد البشرية وأثرها على فاعلية إدارة شؤون الموظفين في فلسطين، مذكرة ماجستير، ادرة أعمال، جامعة غزة، فلسطين،2005.
20. حسن رضا النجار، تكنولوجيا الاتصال ...المفهوم والتطور، المؤتمر الدولي: الاعلام الجديد: تكنولوجيا جديدة، العالم جديد، جامعة البحرين، البحرين، 7-8أفريل 2009.
21. زراري العياشي، عياد كريمة، استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة الاقتصادية ودورها في الميزة التنافسية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1.
22. هانري بوكان ترجمة، أحد شقرون، محاسبة التسيير، دار الأفاق، طبعة، 2003.
23. محمود ريق الطيب، مدخل للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
24. بن عثمان سارة، دور المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعوده مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير كنية علوم اقتصادية التجارية والتسيير، جامعة ورقلة، 2013.
25. رأفت سلامة محمود وأخرين، علم تشقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار العبير، عمان، الأردن، 2011.
26. عبد الرحمان هباج، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، مذكر ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
27. بوسنة حمزة، دور التدقيق المحاسبي في تفعين الرقابة على إدارة الأرباح، مذكرة ماجيستر، جامعة سطيف، 2010- 2011.
28. محمد التهامي، طوهر، مسعود صديقي، التدقيق وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
29. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير التشقيق الجزء 2، تخطيط واداء عملية التدقيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

30. لطفي شعباني، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسية، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

31. وثائق من المؤسسة ملبنة عريب –عين الدفلى–.

قائمة المراجع بالأجنبية

1. Pierre dusauge, bemard ramanantsoa, technolgie et stratégie d'entereprise, edition international, paris, 1994.
2. Robert Longeon, Jean-Luc, Guide de la sécurité des systèmes d'information, France, 2009.
3. Mchel Weill, L'audit Stratégique: Qualité et Efficacité des Organisations, Afnor, France, 2007.
4. IFAC ; JAASB ; Handbook ; Auditing i USA; Objective and General Principales Governing an audit of statement; TAASB ; NEW YORK, USA ; http//aasb.org. financial.
5. M. Gérais «Controle de gestion» Ed econinuca, 1997.

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أخي الكريم، أختي الكريمة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد:

في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة ماستر كلية علوم اقتصادية وعلوم تجارية تخصص محاسبة وتدقيق ، حول موضوع " (دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الرقابة والتدقيق بالمؤسسة الاقتصادية) " ، تسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بغرض جمع البيانات الأولية اللازمة لاستكمال هذا البحث ، مؤكدين لكم أن أجوبتكم سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي . كما لا تفوتنا أن نعبر لكم عن شكرنا العميق لتخصصيكم جزء من وقتكم للإجابة على هذا الاستبيان , راجين منكم التكرم بوضع العلامة (x) الموافقة لرأيكم الشخصي .

تقبلوا منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير شاكرين لكم مسبقا حسن تعاونكم

أولا البيانات الأولية :

- النوع الإجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- العمر ☐ أقل من 25 سنة
  ☐ من 25 إلى 30 سنة
  ☐ أكثر من 40 سنة
- المستوى التعلي ☐ ليسانس ☐ دكتوراه
  ☐ ماجستير/ماستر
  أخرى.....
- التخصص: ☐ محاسبة و تدقيق ☐ محاسبة ☐ محاسبة و جباية أخرى.....
- المهنة الممارسة: أستاذ جامعي متخصص ☐ خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐
  محاسب معتمد ☐ مراجع داخلي ☐ رئيس مصلحة ☐
- الخبرة المهنية ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة
  ☐ ☐

من 5 إلى أقل من 10 سنوات من 15 فأكثر

ثانيا : محاور الدراسة

من فضلك(ي) ضع علامة (X) في المكان الذي يمثل رأيك الشخصي عن كل عبارة من العبارات الأتية :

المحور الاول: المبادئ الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تتوفر المؤسسة على عدد كافي من الحواسيب و انظمة تكنولوجيا المعلومات					
02	تساعد تكنولوجيا المعلومات على زيادة قنوات الاتصال لتبادل المعلومات بين مختلف الاقسام					
03	تساهم تكنولوجيا المعلومات في خلق ششبكات لربط كافة الاقسام و الوظائف ببعضها البعض					
04	توفر تكنولوجيا المعلومات أنظمة أمن للحواسيب و الشبكات لغرض حماية المعلومات و الحفاظ على سريتها					
05	تساعد البرامج و الاجهزة المستخدمة في تقليل التكاليف و السرعة في وقت واحد					
06	تمتاز تكنولوجيا المعلومات بأدوات تخزين ذات قدرة تخزينية عالية للمعلومات					
07	التدريب عنصر أساسي لمواكبة التطورات الواقعة في تكنولوجيا المعلومات					
08	تساعد تكنولوجيا المعلومات على اقتسام المهام الفكرية مع الآلة					
09	تساعد تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الانشطة الادارية					
10	تساهم تكنولوجيا المعلومات في استرجاع المعلومات و البيانات المخزنة بسرعة كبيرة					

المحور الثاني : فعالية نظام الرقابة الداخلية والتدقيق

الرجاء التكرم بوضع علامة (X) في الخانة التي تناسب رأيك الشخصي أمام كل عبارة من العبارات الأتية ،التي توضح فعالية نظام الرقابة الداخلية و التدقيق.

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	دراسة نظام الرقابة الداخلية من مهام المدقق الداخلي في المؤسسة.					
12	مهام الفحص والتقييم تحدد إذا كانت العمليات موضع الرقابة أم لا وهي أيضا إختبار لدقة الرقابة					
13	فهم الرقابة وتحديد المخاطر يعطي صورة واضحة لكيفية التعامل مع النقائص والمخاطر					
14	الالتزام بالمبادئ والتقيد بالقوانين يفعل التدقيق الداخلي ومنه نظام الرقابة الداخلية					
15	–تحديد الحلول المناسبة لنقاط الضعف يعد السلاح لتفعيل الرقابة الداخلية					
16	الإطلاع المستمر على القوانين والتنظيمات يمكن المدقق الداخلي من اصطياد أو اقتناص الأخطاء والانحرافات وتحديد ما إذا كانت مقصودة أو لا، وهو ما يعزز من نظام الرقابة الداخلية.					

17	الوقوف على تصحيح الاختلالات يسمح بتفادي تجاوزات مستقبلية كما يوفر خبرة لمتعامل مع ما قد يظهر من قصور لاحق في نظام الرقابة الداخلية					
18	يساهم أداء المدقق الداخلي للمهام الموكلة إليه بخبرته وبكفاءة وفعالية في تحسين نظام الرقابة الداخلية.					
19	يساهم نظام الرقابة الداخلية الفعال في التحكم في عمليات المؤسسة وبالتالي تحقيق الأهداف الموضوعة.					
20	من أهم ركائز النظام الرقابي الخطة التنظيمية الواضحة و النظام المحاسبي الجيد.					

المحور الثالث : دور تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتدقيق فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات ، يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب حسب رأيك (ي) الشخصي :

رقم العبارة	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل الوقت المبذول و الرقابة عليه حسب الخطة الموضوعة سلفاً.					
22	تستخدمون تكنولوجيا المعلومات في احتساب الانحرافات في الوقت)الفرق بين الوقت المقدر للعملية و الوقت الفعلي(المبذول على المهام.					
23	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسجيل تكاليف تأدية المهام و الرقابة عليها.					
24	هل تستخدمون تكنولوجيا المعلومات في احتساب الانحرافات في التكاليف)الفرق بين الكلفة المقدرة و الفعلية(للمهام التدقيقية.					
25	مدى استخدامكم لتكنولوجيا المعلومات في إعداد خرائط الانسياب أو التدفق التي تهدف إلى التعرف على الرقابة الداخلية لدى العميل.					
26	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق سوف يحسن من مقدرة المدقق على فهم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل؛					

	وبالتالي تحديد مدى الاعتماد عليه في تقديم أدلة ذات مصداقية عالية					
27	تستخدم تكنولوجيا المعلومات في توثيق نظام المحاسبة لدى العميل.					
28	نستخدم تكنولوجيا المعلومات أيضاً في تلخيص النتائج من أجل الرقابة عليها من قبل الشريك أو المدير.					
29	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقدير مخاطر التدقيق.					
30	يتم استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد البرنامج الزمني في عمليات التدقيق.					